سلسلة الأعلام

إستراتيجيات التفاوض في الأزمات الدولية

أزمة سد النهضة نموذجاً

دراسة تقويمية

الدكتور

محمد علي أبو العلا

دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
دار الجديد للنشر والتوزيع

341.5 قنديل ، محمد علي أبو العلا.

ا . م استراتيجيات التفاوض في الأزمات الدولية أزمة سد النهضة نمودجًا / محمد على أبو العلا .- .- ط1.- دسوق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، دار الجديد للنشر والتوزيع.

120 ص ؛ 17.5 × 24.5سم .

تدمك : 7 - 706 – 308 – 977 – 978

1. المنازعات الدولية. 2. السياسات الدولية

أ. العنوان .

رقم الإيداع : 13172 .

الناشر : دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع

دسوق - شارع الشركات- ميدان المحطة – بجوار البنك الأهلي المركز

هاتف- فاكس : 0020472550341 محمول : 00201277554725-00201285932553

E-mail: elelm_aleman2016@hotmail.com & elelm_aleman@yahoo.com

النـــاشـــر : دار الجـــديد للنشـــر والتـــوزيع

تجزءة عزوز عبد الله رقم 71 زرالدة الجزائر

هاتف : 002013 (0) 24308278

محمول 002013 (0) 661623797 & 002013 (0) 772136377

E-mail: dar_eldjadid@hotmail.com

تنويه:

حقوق الطبع والتوزيع بكافة صوره محفوظة للناشر

ولا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب بأي طريقة إلا بإذن خطي من الناشر

كما أن الأفكار والآراء المطروحة في الكتاب لا تعبر إلا عن رأي المؤلف

2020

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	رقم الصفحة
1	**الفصل الأول**: التعريف بالتفاوض	5
2	**الفصل الثاني** : التفاوض في الإسلام	15
3	**الفصل الثالث**: أزمة سد النهضة (نموذجًا التفاوض في الأزمات الدولية)	27
-	**المبحث الأول** :الإطار المنهجي للدراسة	43
-	**المبحث الثاني**: الاتفاقيات المنظمة لمياه دول حوض النيل	62
-	**المبحث الثالث** :دور الدبلوماسية المصرية وأزمة سد النهضة "والرؤية المستقبلية"	89
4	**المراجع**	109

الفصل الأول

التعريف بالتفاوض

مفهوم التفاوض:

التفاوض *Negotiation* بصفة عامة هو عملية تستهدف الوصول إلى حلول مقبولة أو اتفاق يسهم في تحقيق مصلحة طرفين أو أكثر يربطهم موقف مشترك. والتفاوض أو المفاوضات في العلاقات الدولية هي عملية غايتها الوصول إلى تسوية سياسية[1] والذي يجب أن يهدف إلى إيجاد تفاعل مهذب يؤدي إلى إرضاء الطرفين.

يعرف التفاوض: هو عملية يمكن من خلالها حل النزاعات أو تسوية المعاملات بمختلف أنواعها، أو إنشاء اتفاقيات بين الأفراد والجماعات، ويتم اعتباره نوعاً من النقاش الذي يتم بطريقة إستراتيجية لحل المشكلة بشكل مقبول للطرفين، إذ إنّ كل طرف يعمل على إقناع الطرف الآخر بالموافقة على وجهة نظره،وتكون هذه النقاشات بين أفراد لديهم أهداف مختلفة يحاولون من خلالها التوصل إلى اتفاق، خاصةً في مجال الأعمال أو السياسة. من الجدير بالذكر أنّه يجب أن تتوفر مع التفاوض مجموعة من المهارات المهمة في جميع تفاعلات الحياة اليومية سواء أكانت رسمية أم غير رسمية، مثل شروط البيع وإيصال الخدمات والعقود القانونية وغيرها، ويتطلب التفاوض الأخذ والعطاء.

التفاوض: هو نوع من الحوار أو تبادل الاقتراحات بين طرفين أو أكثر بهدف التوصل إلى اتفاق يؤدي إلى حسم قضية نزاعية بينهم، وفي نفس الوقت الحفاظ على المصالح المشتركة فيما بينهم، أي أنّ للتفاوض ركنين أساسيين هما وجود مصلحة مشتركة أو أكثر، ووجود قضية نزاعية أو أكثر.

---

[1] -*https://www.annajah.net/*

✍ **ويمكن تعريف التفاوض كما يلي:**

التفاوض هو عملية يتفاعل من خلالها طرفان أو أكثر لديهم اعتقاد بوجود مصالح واهتمامات مشتركة ومتداخلة وأن تحقيق أهدافهم وحصولهم علي نتائج مرغوبة تتطلب الاتصال فيما بينهم كوسيلة أكثر ملائمة لتضييق مساحة الاختلاف وتوسيع منطقة الاشتراك بينهم من خلال المناقشة والتضحية والحجة والإقناع والاعتراض للتوصل إلى اتفاق مقبول للأطراف بشأن موضوعات أو قضايا التفاوض..

✍ **من خلال التعريف يتّضح أنّ التفاوض كعملية يقوم على أسس عامة:**

1. يوجد لدي كل طرف هدف أو عدد من الأهداف يهتم بتحقيقها من خلال ما يقدّمه الطرف الآخر من تعاون وتضحيات أو تنازلات .
2. يوجد طرفان أو أكثر لديهم حقيقية للاتصال والتفاعل فيما بينهم لتحقيق نتائج نافعة لهم .
3. لا يتم التفاوض إلا بوجود طرفين أو أكثر بينهم موضوع أو مصالح مشتركة رغم احتمال وجود اختلاف وجهات النظر فيما بينهم.
4. يوجد قناعة لدى كل طرف بأن الاتصال المباشر والتفاعل والاستجابة الملائمة للطرف الآخر يعدّ الوسيلة الأكثر فعالية لتحقيق نتائج مرضية لكل طرف.
5. يوجد قناعة لدى كل طرف من الأطراف بأنّ لديه قدرات تمكنه من إقناع الطرف الأخر لتعديل موقفه وتقديم تنازلات في مطالبه الأصلية للتوصل إلى اتفاق يحقق مصالح عادلة لكل الأطراف.

6. يتوقف ظهور الحاجة للتفاوض والاقتناع بها على إمكانية خلق منطقة مشتركة بين مناطق الاختلاف بين أطراف التفاوض .
7. يوجد استعداد لدى كل من الأطراف بأن يقوم بتعديل موقفه الأصلي إذا ما تقدّم الطرف الآخر بحجج مقبولة بما يمكن من التوصل إلى أفضل النتائج للأطراف.
8. يوجد انطباع لدى كل من الأطراف بأنّ الآخرين لديهم القناعة بأن التفاوض هو أفضل الوسائل لتعظيم المصالح المشتركة لأطراف التفاوض.
9. يتوقف نجاح التفاوض بدرجة كبيرة على أسلوب توظيف المهارات والقدرات لدى أفراد وفرق التفاوض في مراحل التحضير والتنفيذ للتفاوض وصياغة الاتفاق بين أطراف التفاوض.
10. يعدّ التفاوض عملية اجتماعية تفاعلية تستخدم فيها مهارات التفاوض وقدرات التأثير والإقناع حيث لا تتوقف على مجرد الحقائق والحسابات المنطقية وإنّما تشمل العديد من جوانب الرغبات والدوافع والحاجات والاتجاهات والعواطف والانفعالات.
11. يرتبط التفاوض بالفطرة البشرية حيث يمارس الإنسان عملية التفاوض منذ مولده حتى مماته وإن اختلفت الأهداف والأساليب والأدوات، حيث نرى الطفل يستخدم سلاح البكاء والصراخ ليعبر عن حاجته للغذاء أو الإحساس بالألم كوسيلة لجذب الانتباه والحصول على الاهتمام والعطف من المحيطين به حتى يحصل على حاجاته .

التفاوض وصور السلوك الأخرى المتصلة بفض النزاع:

1. يتشابه التفاوض مع المساومة إلى حدّ كبير لدرجة أنّ البعض يستخدم اللفظين بمعنى واحد، ولكن التفاوض عملية أشمل حيث يمكن اعتبار المساومة جزءاً من التفاوض.
2. يختلف التفاوض عن الوساطة والتحكيم في أنّ التفاوض يتضمن مواجهة مباشرة بين الطرفين ولكن الوساطة والتحكيم لا يتضمنان ذلك.
3. تتضمن الوساطة والتحكيم دخول طرف ثالث في النزاع بين الطرفين الأصليين، بينما التفاوض يفترض المواجهة بين الطرفين فقط.
4. يمكن القول بان المساومة والوساطة والتحكيم هو الصور من سلوك فض النزاع التي يمكن استخدامها كلها في إطار عملية التفاوض الأكثر شمولاً.

خصائص عملية التفاوض:

1. التفاوض أداة لفضّ النزاع ولكنها استمرار مرهون باستمرار المصالح المشتركة وانهيارها مترتب تلقائياً على انهيار تلك المصالح، فالتفاوض أداة نلجأ إليها للمحافظة على المصالح المشتركة ولكن وجود تلك المصالح من الأصل أو الأمل في تحقيقها شرط في نشأة الحاجة إلى التفاوض واستمرارها.
2. التفاوض عملية اجتماعية معقدة تتأثر بهيكل العلاقات الاجتماعية وتؤثر فيها وتتأثر باتجاهات المتفاوضين وتتأثر فيها.
3. التفاوض عملية تتأثر بشخصية المفاوضين كما تتأثر بالقوى والموارد المتاحة لهم، ليس فقط من زاوية المحتوى المادي والموضوعي لتلك القوى

والموارد وإنما من زاوية ما يدركه كل طرف من تلك القوى الموارد وأيضاً من زاوية القدرة على استخدامها بذكاء.

4. تتجاوز آثار التفاوض في العادة أبعاد ما يتم من اتفاقات أو صفقات حيث تمتد إلى ما يتراكم من علاقات وما انعكس على تلك العلاقات من انعكاسات إيجابية أو سلبية كنتيجة للتفاوض.
5. يتأثر التفاوض باعتبارات عديدة مثل توقعات الخصم وتقديرات المفاوض وسلوك الخصم والعلاقات السابقة واللاحقة والعادات والتقاليد المساندة واللغة المستخدمة والأهداف المعلنة وغير المعلنة.
6. يتأثر الناتج المتحقق من التفاوض أيضاً باعتبارات خارجية عن مائدة المفاوضات.
7. يركز المفاوض في كثير من الأحيان على ما يتحقّق في الأجل القصير مقارناً بما يمكن تحقيقه في الأجل الطويل **وذلك لما يلي:**
   - ✓ لأن الأهداف قصيرة الأجل أكثر وضوحاً وتحديداً.
   - ✓ الأهداف طويلة المدى أكثر غموضاً وعمومية.
   - ✓ كفاءة الشخص غالباً ما تقاس بما أنجزه بالفعل وليس بما يحتمل أن ينجزه في المستقبل وهو ما يدفعه للتركيز على الإنجاز قصير الأجل.
8. التفاوض علم وفن في نفس الوقت.
9. مهارات التفاوض تتوقف بدرجة كبيرة على إلمام المفاوض بالعديد من العلوم في المجالات الإنسانية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
10. التفاوض عملية تمارس داخل كل النشاطات وفي كل المجالات داخل أي منظمة وتخرج من دائرة المستوى الدولي سواء في المجال السياسي

أو العسكري وتخرج عن نطاق الحوار بين النقابة وإدارة المؤسسة ليشمل كل مجالات الحياة وفي كل الأنشطة والمؤسسات.

مراحل التفاوض:

يتم إتباع طريقة منظمة للتفاوض من أجل تحقيق نتائج مرغوبة من خلال مجموعة من المراحل:

- ✓ مرحلة التجهيزات.
- ✓ مرحلة النقاش.
- ✓ مرحلة توضيح الأهداف .
- ✓ مرحلة التفاوض للوصول إلى نتيجة مرضية للطرفين.
- ✓ مرحلة التوصّل إلى اتفاقية .
- ✓ مرحلة تنفيذ العمل حسب المسار المقترح .

أنواع التفاوض:

✍ **هناك نوعان للتفاوض:**

المفاوضات التكامليّة: في هذا النوع عادةً ما يفوز الجميع بشيء معين، ونحتاج هنا إلى مهارات أكثر تطوراً من مهارات المفاوضات التجارية، إذ إنّها أكثر تعقيداً، وكلمة تكاملية تعني ضم عدة أجزاء إلى الكل، وهنا يتم التعاون أو توحيد القوى لتحقيق هدف معين معاً.

مفاوضات التوزيع: هذه المفاوضات تعني وجود حد أو كمية معينة من الشيء، حيث يتم توزيعه وتقسيمه بين الأشخاص المعنيين، وفي هذا النوع تكون النّسب المراد تقسيمها محدودة ومتغيرة، إذ يواجه الطرفان هدف الحصول

على القدر الأكبر من الشيء، ويتم استخدام هـذا التفـاوض في الأمـور اليوميّـة البسيطة.

مهارات التفاوض:

✍ **أهم المهارات التي يجب أن يكتسبها المفاوض الجيد:**

- ✓ أن يكون مرناً .
- ✓ أن يكون خلّاقاً.
- ✓ أن يكون مخططاً جيداً .أن يكون صادقاً.
- ✓ أن يتمتع بقدرة جيدة على التواصل.

أهمية المفاوضات:

✍ **تعمل المفاوضات الفعّالة على نجاح الأعمال وهذا لأنّها:**

- ✓ تبني علاقات جيّدة بين الأشخاص.
- ✓ تقدم حلولاً دائمة طويلة الأجل تلبي احتياجات الأطراف .
- ✓ تؤدي إلى تجنب المشاكل والصراعات بين الأطراف[1].

نظرية التفاوض:

هي إحدى النظريات المعنية بصناعة القرار في كثير من نـواحي الأنشـطة الإنسانية.

أما نظرية التفاوض في مجال العلاقات الدولية فهـي مـن النظريـات التـي تستهدف دراسة وتناول الأبعـاد والمحـددات التـي مـن خلالهـا يمكـن حسـم المواقف الصراعية، ورسـم السياسـات وإدارة العلاقـات الدوليـة في الظـروف

[1] -↑ *"What are Negotiations?", pon.harvard, Retrieved 2019-3-12. Edited.* ↑ *WILL KENTON (2017-12-28), "Negotiation" ،investopedia, Retrieved 2019-3-12. Edited.* ↑ *"negotiation", collinsdictionary*

الطبيعية... ويلاحظ أن نظرية التفاوض في العلاقات الدولية هي مجرد نظرية من نظريات متعددة تعني بتفسير أو تحليل كيفية التوصل إلى قرارات توفيقية أو حلول وسط للمواقف الصراعية في صيغة تسويات سياسية. بمعنى أن نظرية التفاوض لا تصلح بشكل منفرد لتفسير عملية صناعة القرار الدولي والسياسة الدولية بمعزل عن نظريات أخرى مثل نظرية الصراع و نظرية الردع ونظرية المباريات ونظرية التحالفات ونظرية الواقعية وغيرها من نظريات.

وفي واقع الأمر أن مصطلح "نظرية التفاوض" هو تعبير مجازي، فلا يعكس هذا المصطلح في الأصل وجود نظرية واحدة أو نظرية مُحكمة تسمى نظرية التفاوض بالمعنى الدقيق، بل هي في مجملها مجموعة اجتهادات فكرية وافتراضات سببية *Assumptions Causality* أو قراءات تفسيرية لربط السبب بالمسبب . *Attributing* فضلاً عن أن نظرية التفاوض شأنها شأن غيرها من النظريات السلوكية لا يمكن أن نُعزيها أو ننسبها لشخص واحد، بل هي نتاج اجتهادات كتاب ومفكرين كُثر في مجالات إنسانية واجتماعية متعددة كعلم الاجتماع والنفس والسياسة والإدارة وغيرها من علوم سلوكية.[1]

[1]- https://ar.wikipedia.org/wiki/

الفصل الثاني

التفاوض في الإسلام

الرسول ﷺ مفاوضًا ومستشيرًا

الإطار المرجعي

- مبدأ التفاوض في معاملة رسول الله للآخر وفوائده.
- إعمال مبدأ الشورى في سيرة المصطفى ﷺ لتدبير شؤون المسلمين.
- من فوائد الشورى والتفاوض رص الصف الداخلي وتدبير الاختلاف.
- **نصوص الاستدلال من سورة يوسف:**

﴿ قَالَ قَآئِلٌ مِّنۡهُمۡ لَا تَقۡتُلُواْ يُوسُفَ وَأَلۡقُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلۡجُبِّ يَلۡتَقِطۡهُ بَعۡضُ ٱلسَّيَّارَةِ إِن كُنتُمۡ فَٰعِلِينَ ﴾ [سورة يوسف: الآية 10]

﴿ وَجَآءَ إِخۡوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُواْ عَلَيۡهِ فَعَرَفَهُمۡ وَهُمۡ لَهُۥ مُنكِرُونَ ﴿٥٨﴾ وَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَازِهِمۡ قَالَ ٱئۡتُونِي بِأَخٖ لَّكُم مِّنۡ أَبِيكُمۡۚ أَلَا تَرَوۡنَ أَنِّيٓ أُوفِي ٱلۡكَيۡلَ وَأَنَا۠ خَيۡرُ ٱلۡمُنزِلِينَ ﴿٥٩﴾ فَإِن لَّمۡ تَأۡتُونِي بِهِۦ فَلَا كَيۡلَ لَكُمۡ عِندِي وَلَا تَقۡرَبُونِ ﴿٦٠﴾ قَالُواْ سَنُرَٰوِدُ عَنۡهُ أَبَاهُ وَإِنَّا لَفَٰعِلُونَ ﴾ [سورة يوسف: الآية58- 61]

النصوص المؤطرة:

النص الأول: ﴿ فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡۖ وَلَوۡ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلۡقَلۡبِ لَٱنفَضُّواْ مِنۡ حَوۡلِكَۖ فَٱعۡفُ عَنۡهُمۡ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ وَشَاوِرۡهُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِۖ فَإِذَا عَزَمۡتَ فَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُتَوَكِّلِينَ ﴾ [سورة آل عمران: الآية 159]

النص الثاني: ﴿ فَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَيۡءٖ فَمَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٣٦﴾ وَٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡفَوَٰحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمۡ يَغۡفِرُونَ ﴿٣٧﴾ وَٱلَّذِينَ ٱسۡتَجَابُواْ لِرَبِّهِمۡ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمۡرُهُمۡ شُورَىٰ بَيۡنَهُمۡ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ﴿٣٨﴾ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلۡبَغۡيُ هُمۡ يَنتَصِرُونَ ﴿٣٩﴾ وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤٠﴾ ﴾ [سورة الشورى: الآية36- 40]

النص الثالث: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا ۝٢ وَيَنصُرَكَ اللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا﴾ [سورة الفتح: الآية 1- 3]

مفهوم التفاوض:

هو أسلوب من أساليب حل النزاعات وتسوية الصراعات بين طرفين أو أكثر من خلال الحوار وتبادل وجهات النظر باستخدام كافة الأساليب لتحقيق مصلحة المفاوض

من عناصره الرئيسية:

الموقف التفاوضي: يتم بين طرفي التفاوض التي تباشر عملية التفاوض سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

القضية التفاوضية: يدور التفاوض حول قضية معينة قد تكون اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية .. ومن خلال قضية التفاوض يتحدد الهدف التفاوضي.

الرسول ﷺ مفاوضًا:

نماذج مفاوضاته ﷺ:

مفاوضاته المشركين في صلح الحديبية، ويهود بني النضير في شأن خيبر، خلال صلح الحديبية اتصف ﷺ بالهدوء رغم استفزاز سهيل ابن عمرو للرسول ﷺ مقابل دفع قريش لقبول السلم لمدة عشر سنوات حينها كان الصحابة في موقف الدفاع عن النفس، تم الصلح في السنة السادسة للهجرة، الموقع الجغرافي لمكة باعتبارها محجا للعرب، قوى من موقف النبي ﷺ في التفاوض، وأحرج قريش كونه قصد مكة معتمرًا وليس محاربًا.

مميزات أسلوب تفاوض الرسول ﷺ:

- **تقوية موقفه ﷺ مفاوضًا:** ببيعة الرضوان التي بايعه عليها الصحابة على الثبات.
- **إرباك الخصوم:** باستمالة إحدى القبائل إلى صفه كونه قصد مكة للعبادة وليس للحرب.
- **فرض الاحترام لقواعد التفاوض:** باشتراطه إطلاق عثمان مقابل السلم.
- **كفاءة الانسحاب التفاوضي:** قبوله ﷺ شرط عدم كتابة البسملة و محمد رسول الله.
- **مفهوم الاستشارة:** هي طلب رأي الغير والنصيحة في اتخاذ الرأي الرشيد والوصول لأفضل نتيجة ممكنة.

الشورى مبدأ أصيل في الإسلام :

اعتمده ﷺ امتثالاً لأمر الله تعالى ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾ [سورة آل عمران: الآية 159]، وقد كان النبي ﷺ يُكثِر مِن مُشاورة أصحابه في قضايا الحروب والسِّلْم؛ حتَّى قال أبو هريرة رضي الله عنه:"ما رأيت أحدًا أكثر مُشاورةً لأصحابه مِن رسول الله ﷺ."

نماذج مشاورته ﷺ:

- استشارته ﷺ لأصحابه في الخروج لغزوة بدر.
- نزوله ﷺ عند رأي سلمان الفارسي في غزوة الخندق.
- في صُلحِ الحُدَيبية؛ حين امتنع الصحابة من التحلل، حيث أشارت أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها حين أمَرَ النبي ﷺ الصحابةَ أن يَنحرُوا هدْيَهم

ويَحلِقوا رؤوسهم، فلم يقمْ منهم أحد، فدخَل عليها ﷺ فذكَر لها ما لقي من الناس، فقالت أم سلمة: يا نبي الله، أتُحبُّ ذلك؟ اخرُجْ ثمَّ لا تُكلِّمْ أحدًا منهم كلمة، حتى تَنحَر بُدْنك، وتَدعوَ حالِقَك فيَحلِقَك، فخرَج فلم يُكلِّم أحدًا منهم حتى فعل ذلك؛ نحَر بدنه، ودعا حالِقَه فحلَقه، فلما رأوا ذلك، قاموا فنحروا، وجعل بعضهم يَحلِق بعضًا؛ حتى كاد بعضهم يَقتُل بعضًا غمًّا، فقدَّمتْ رضي الله عنها للنبي ﷺ هذه المشورةَ التي نجا بها أصحابُه مِن الوقوع في مُخالَفة أمرِه ﷺ[1].

منهج الرسول في التفاوض وحل النزاعات:

1. **مفهوم التفاوض**: تعني فوض رد و أوكل. وفاوضه في الأمر بادله لرأي فيه من أجل الوصول إلى تسوية واتفاق. والتفاوض أسلوب لحل النزاعات المعقدة التي تتداخل فيها المصالح السياسية بالمصالح المعنوية.
2. **أسلوب الرسول في التفاوض: "صلح الحديبية نموذجًا"**: ظهرت إمكانات الرسول التفاوضية في قدرته على التخطيط و إدراكه للسياق التاريخي والجغرافي للحدث، كما ظهرت في هدوءه أمام شروط سهيل بن عمرو المستفزة. وقد تمكن الرسول بفضل ذلك من إرباك موقف خصومه والنجاح في تحويلهم من منطق الحرب إلى منطق السلم.

أ- **السياق التاريخي**: شهدت الفترة التي سبقت السنة السادسة للهجرة، مجموعة من المواجهات المسلحة، حدثت كلها على مشارف المدينة . وكان فيها المسلمون في موقف الدفاع عن النفس.

ب- الموقع الجغرافي و طبيعة تحرك الرسول:

[1] -*http://tawasoul.over-blog.net/article-32405784.html*

- ✓ **نوعية الموقع**: تضم مكة، الكعبة المشرفة. الشيء الذي جعل مكة حرما عند العرب. وقريش بوصفهم سكان مكة كانوا مسئولين عن حسن استقبال الحجاج و المعتمرين وتسهيل أداءهم مناسكهم.
- ✓ **كانت طبيعة تحرك الرسول تعبدية ولم تكن قتالية**، و حرص الرسول على إظهار ذلك، حيث كان المسلمون محرمين ويسوقون أمامهم الهدي، وهي مظاهر تدل على تعظيمهم للبيت الحرام، وعدم رغبتهم في القتال فيه.
- ✓ **إستراتيجية الرسول السلمية**، أربكت موقف قريش العدائي، وأظهرت خطأه حسب المعايير والأعراف التي كان يجمع عليها الناس، خاصة ما قام به القرشيون من مناوشة المسلمين، وأسرهم لمبعوث الرسول عثمان ابن عفان.

أهم ما امتاز به أسلوب الرسول في التفاوض:

- ♦ **تقوية الموقف في مواجهة الخصم**: وذلك بمعاهدة المسلمين للرسول، على الثبات ، و الوقوف إلى جانبه في جميع الأحوال.
- ♦ **إرباك وحدة الخصوم**: وذلك باستمالة زعيم حلف الأحابيش، إلى تأييد موقف الرسول، بعد أن ظهرت قريش بمظهر من يصد الناس عن البيت الحرام.
- ♦ **فرض احترام قواعد التفاوض على الخصوم**: وذلك باشتراط الرسول، إطلاق سراح عثمان، قبل إجراء أي اتفاق، لأن التعرض

للرسل والمبعوثين، ينافي الأعراف المرعية، عند كل الأمم و الشعوب، فالرسول مستأمن.

- **كفاءة الانسحاب التفاوضي**: أي القدرة على تقديم التنازلات ، إذا كانت فيها مكاسب محققة. ومن ذلك تقديم الرسول تنازلات شكلية، لا أثر لها ، ما دامت ستقود الطرف الآخر إلى الاتفاق.

الشورى هي منهج الرسول في اتخاذ القرار:

1. مفهوم الشورى :

أشار عليه أي أومأ إليه بالرأي. و الشورى هي إشراك أهل الرأي في اتخاذ القرار.

2. الشورى من مبادئ الإسلام:

ويظهر ذلك، في حرص الرسول على اللجوء إليها، قبل اتخاذ أي قرار حاسم. فقد كان و يأخذ برأي الأغلبية و لو خالف رأيه الشخصي.

3. نماذج للمواقف التي أخذ فيها الرسول بالشورى :

من المواقف التي كانت فيها الشورى، سبباً في تحقيق الانتصارات، ما حدث قبل معركة بدر. حيث أن قرار الحرب كان جماعياً ولم ينفرد الرسول باتخاذه.

4. أخذ الرسول لشورى صادرة عن زوجته :

مكن رأي أم سلمة زوجة الرسول من حل أزمة كانت ستنفجر بعد صلح الحديبية، حيث أن المسلمين تقاعسوا، عن تنفيذ أمر الرسول، بالتحلل من الإحرام، ونحر الهدي، دون أداء العمرة ، وذلك نزولا عند مقتضيات صلح الحديبية، التي نصت على رجوع المسلمين إلى المدينة دون اعتمار. أشارت

أم سلمة على الرسول بأن يبادر هو نفسه بذبح الهدي و التحلل من الإحرام، فلما فعل ذلك تبعه الناس و أنهي المشكل[1].

صلح الحديبية:

صلح الحديبية هو صلح عقد في شهر ذي القعدة من العام السادس للهجرة (مارس 627م) بين المسلمين وبين مشركي قريش بمقتضاه عقدت هدنة بين الطرفين مدتها عشر سنوات لكنه نقض نتيجة اعتداء بنو بكر على بنو خزاعة

✓ الأسباب:

في شهر ذي القعدة من العام السادس للهجرة، أعلن النبي محمد ﷺ أنه يريد المسير إلى مكة لأداء العمرة .

وكان الرسول ﷺ يخشى أن تتعرض له قريش بحرب أو يصدوه عن البيت الحرام، لذلك استنفر من حوله من أهل البوادي من الأعراب ليخرجوا معه، فأبطؤوا عليه، فخرج بمن معه من المهاجرين والأنصار وبمن لحق به من العرب.

وقد كشف القرآن الكريم عن حقيقة نوايا الأعراب، قال الله تعالى:

﴿ سَيَقُولُ لَكَ ٱلْمُخَلَّفُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا فَٱسْتَغْفِرْ لَنَا ۚ يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِم مَّا لَيْسَ فِى قُلُوبِهِمْ ۚ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا ۚ بَلْ كَانَ ٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١١﴾ بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وَٱلْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا وَزُيِّنَ ذَٰلِكَ فِى قُلُوبِكُمْ وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ وَكُنتُمْ قَوْمًۢا بُورًا ﴾ [سورة الفتح: الآية11– 12]

[1] -*http://educislam.over-blog.fr/2017/04/-8.html*

وقد ذكر مجاهد أن الأعراب الذي عنتهم الآية هم أعراب جهينة ومزينة، وذكر الواقدي أن الأعراب الذي تشاغلوا بأموالهم وأولادهم وذراريهم هو بنوبكر و مزينة و جهينة.

وأذّن في أصحابه بالرحيل إليها لأدائها وسار النبي محمد ﷺ بألف وأربع مئة من المهاجرين والأنصار، وكان معهم سلاح السفر لأنهم يرغبون في السلام ولا يريدون قتال المشركين، ولبسوا ملابس الإحرام ليؤكدوا لقريش أنهم يريدون العمرة ولا يقصدون الحرب، وما حملوا من سيوف إنما كان للحماية مما قد يعترضهم في الطريق. وعندما وصلوا إلى (ذي الحليفة) أحرموا بالعمرة. فلما اقتربوا من مكة بلغهم أن قريشاً جمعت الجموع لمقاتلتهم وصدهم عن البيت الحرام .

فلما نزل النبي محمد ﷺ بالحديبية أرسل عثمان بن عفان إلى قريش وقال له: "أخبرهم أنّا لم نأت لقتال، وإنما جئنا عماراً، وإدعهم إلى الإسلام، وأَمَرَه أن يأتي رجالاً بمكة مؤمنين ونساء مؤمنات، فيبشرهم بالفتح، وأن الله عز وجل مُظهر دينه بمكة. فانطلق عثمان، فأتى قريشاً، فقالوا: إلى أين ؟ فقال: بعثني رسول الله أدعوكم إلى الله وإلى الإسلام، ويخبركم: أنه لم يأت لقتال، وإنما جئنا عماراً. قالوا: قد سمعنا ما تقول، فانفذ إلى حاجتك."

ولكن عثمان احتبسته قريش فتأخر في الرجوع إلى المسلمين، فخاف النبي عليه، وخاصة بعد أن شاع أنه قد قتل، فدعا إلى البيعة، فتبادروا إليه، وهو تحت الشجرة، فبايعوه على أن لا يفروا، وهذه هي بيعة الرضوان .

وقامت قريش بإرسال عروة بن مسعود الثقفي إلى المسلمين فرجع إلى أصحابه، فقال: أي قوم، والله لقد وفدت على الملوك كسرى وقيصر والنجاشي والله ما رأيت ملكاً يعظمه أصحابه كما يعظم أصحاب محمد محمداً.

والله ما انتخم نخامة إلا وقعت في كف رجل منهم، فدلك بها وجهه وجلده، وإذا أمر ابتدروا أمره، وإذا توضأ كادوا يقتتلون على وضوئه، وإذا تكلم خفضوا أصواتهم، وما يحدون إليه النظر تعظيماً له، ثم قال: وقد عرض عليكم خطة رشد فاقبلوها."

ثم أسرعت قريش في إرسال سهيل بن عمرو لعقد الصلح، فلما رآه النبي قال: "قد سهل لكم أمركم، أراد القوم الصلح حين بعثوا هذا الرجل، فتكلم سهيل طويلاً ثم اتفقا على شروط الصلح."

✓ شروط الصّلح:

فلما اتفق الطرفان على الصلح دعا رسول الله علي بن أبي طالب فقال له: "اكتب: بسم الله الرحمن الرحيم"؛ فقال سهيل: أما الرحمن، فما أدري ما هو؟ ولكن اكتب: باسمك اللهم كما كنت تكتب.فقال المسلمون: والله لا نكتبها إلا بسم الله الرحمن الرحيم فقال: "اكتب: باسمك اللهم"، ثم قال: "اكتب: هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله". فقال سهيل: والله لو نعلم أنك رسول الله ما صددناك عن البيت، ولكن اكتب محمد بن عبد الله؛ فقال: "إني رسول الله، وإن كذبتموني اكتب محمد بن عبد الله."

✍ **ثم تمت كتابة الصحيفة على الشروط التالية:**

- وأن من أراد أن يدخل في عهد قريش دخل فيه، ومن أراد أن يدخل في عهد محمد من غير قريش دخل فيه.
- ويمنعوا الحرب لمدة 10 سنين.
- أن يعود المسلمون ذلك العام على أن يدخلوا مكة معتمرين في العام المقبل.
- عدم الاعتداء على أي قبيلة أو على بعض مهما كانت الأسباب.

- أن يرد المسلمون من يأتيهم من قريش مسلمًا بدون إذن وليه، وألا ترد قريش من يعود إليها من المسلمين.

ودخلت قبيلة خزاعة في عهد محمد ﷺ ، ودخل بنو بكر في عهد قريش .

فلما فرغ من قضية الكتاب، قال محمد ﷺ لأصحابه: "قوموا فانحروا، ثم احلقوا، وما قام منهم رجل، حتى قالها ثلاث مرات. فلما لم يقم منهم أحد، قام ولم يكلم أحداً منهم حتى نحر بدنه ودعا حالقه؛ فلما رأوا ذلك قاموا فنحروا، وجعل بعضهم يحلق بعضاً، حتى كاد بعضهم يقتل بعضاً غمًا."[1]

1 - https://ar.wikipedia.org/wiki/

الفصل الثالث

إستراتيجيات التفاوض في الأزمات الدولية

"أزمة سد النهضة نموذجاً"

دراسة تقويمية

مقدمة:

لارتباط المصريين بنهر النيل كان من الأمور الحتمية أن يجيء البعد النيلي في طليعة أبعادنا القومية وعلاقاتنا الخارجية، فما من رباط يربط مصر بجيرانها أعمق من نهر النيل، وما من منطقة يمكن أن ترتبط بها مصر أكثر من تلك التي يربطها بها نهر النيل، ولذلك شكلت دول حوض النيل أهم دوائر العمل في العلاقات الخارجية المصرية سواء في أطر ثنائية أو جماعية وتعددت أشكال روابطنا بشعوب تلك الدول الأفريقية ما بين روابط عرقية ومادية إلى علاقات تاريخية وسياسية وثقافية واقتصادية[1].

وفي الوقت الحاضر وبسبب التطور الكبير الذي أصبح عليه العالم زادت الحاجة إلى استخدام المياه كأحد العناصر الأساسية للتطور والتنمية البشرية، في مختلف المجالات الزراعية والصناعية وأصبح الصراع حول مصادر المياه من أنهار وبحيرات حقيقة لا يمكن إنكارها خاصة في أحواض الأنهار التي تشترك فيها أكثر من دولة.

والحاجة إلى المياه مرشحة دائماً للزيادة بسبب تزايد السكان المطرد لسكان العالم فقد جاءت في دراسة لمنظمة العمل الدولية في نوفمبر 1993 أنه في عام 2025 سيكون واحد من كل 3 أشخاص على سطح الكرة الأرضية يعاني من ندرة المياه، ولقد فتحت نظرية العالم والمفكر الاجتماعي والاقتصادي البريطاني مالتوس "Malthus" حيث ترى أن تعداد البشر في العالم يتزايد بمتوالية هندسية (1، 2، 4، 8، 16 ...) بينما تزايد الموارد بمتوالية حسابية (1 – 2 – 3 – 4 – 5 –...) وهذا سوف يؤدي إلى زيادة سكانية تؤدي إلى ندرة مائية[2].

لذلك أثارت قضية "سد النهضة" الذي تبنيه إثيوبيا منذ عام 2009 ردود فعل واسعة، نظراً لتأثيراته المستقبلية على حصة كل من مصر والسودان من مياه النيل، وقد اختلفت ردود الأفعال المصرية حول مشروع السد، وتنوعت ما بين خطاب رسمي صادر عن مؤسسات الدولة، وخطابات صادرة عن الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام والأزهر والكنيسة ومؤسسات المجتمع المدني ومواقع التواصل الاجتماعي وغيرها، كما اختلفت طبقا لتغير نظام الحكم منذ عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك، مروراً بحكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة عقب ثورة يناير، ثم عهد الرئيس محمد مرسي، والآن تحت قيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي[3].

قسمت الدراسة إلى ثلاث مباحث رئيسية وهي:

- **المبحث الأول:** الإطار المنهجي للدراسة.
- **المبحث الثاني:** الاتفاقيات المنظمة لمياه دول حوض النيل – نظرة تاريخية.
- **المبحث الثالث:** الدبلوماسية المصرية وأزمة سد النهضة – رؤية مستقبلية.

مشكلة الدراسة:

إذا كان التوتر هو السمة العامة الـذي ظـل ملازمـاً للعلاقـات بـين دول حوض النيل فإن الوصول إلى مبادرة جماعية لهو بالأمر الجدير بالدراسة خاصـة وأنه يعني تغييراً في بعض المواقف وإذا كانت دراسة مواقف دول حوض النيـل حيال قضية المياه هو أمر مهم، فإن الأهـم هـو معرفـة أبعـاد الموقـف المصـري من هذه المبادرة وما هي الاعتبارات الحاكمة للموقف المصرـي مـن ميـاه النيـل بشكل عام ومن مبادرة دول حوض النيل بشكل خاص.

كما أن قضية المياه بالنسبة لمصر هي قضـية مصـيرية لا تحتـاج إلى مـن يـبرز أهميتها وأن عدد سكان مصر الآن أصبح 102 مليون نسمة وفقاً لتعداد 2017 وهذا يدل إلى احتياج المزيد من المياه، وكذلك اعتماد الزراعـة عـلى الميـاه بشـكل أساسي إلا أن حصة مصر من المياه ثابتة لا تتغير بـالرغم مـن محـاولات التنميـة واستصلاح وزراعة مليون ونصف فدان وبالرغم من الزيادة السكانية.

ومن الملاحظ أن الرأي العام المصـري تشـكل وظهـر بعـد قيـام الجانـب الإثيوبي وقيامه ببناء سد عرف بـ"سد النهضة" الأثيـوبي ومـا لـه مـن تـأثيرات محتملة على كمية مصر من المياه وأن قضية المياه خاصة ميـاه النيـل تحتـل موقعـاً متقدماً في العقل والوجدان المصـري وأن القلـق المصرـي والمخـاوف المصـرية لا ينبغان مما يجري أو مما هو كائن حالياً إنما مما يحتمل أن يحدث في المستقبل.

ولأن مصر هي النيل والنيل هو مصر كان من الأمور الحتمية أن تأتي المسألة المائية على رأس اهتمامات الشعب المصري وقضـاياه القوميـة، وأن يجـيء البعـد النيلي في طليعة أبعاده الخارجية فما من رباط يربط مصر بخارجها وجيرانها أعمق من النيل، وما من منطقة يمكن أن ترتبط بها مصر أكثر من تلك التي يربطها بهـا نهر النيل، ولذلك شكلت دول حوض النيل أهـم مجـالات العمـل في علاقـات

مصر الخارجية فحين بدأت إثيوبيا في بناء سد النهضة دون مراعاة لمصالح دولتي المصب تولدت أزمة حقيقية في العلاقات المصرية الأثيوبية تسببت في كثير من حالات المد والجزر بين البلدين طيلة السنوات الخمس الأخيرة مما انعكس على توجهات مصر السياسية خاصة داخل القارة الأفريقية[4]، وانطلاقاً من هذه الظروف والمعطيات جاءت هذه الدراسة حيث تمثلت مشكلة الدراسة تحت عنوان "إستراتيجيات التفاوض في الأزمات الدولية" أزمة سد النهضة نموذجاً وذلك للتعرف على أهم الإستراتيجيات التفاوضية المستخدمة لحل مشكلة الصراع القائم بين الجانب المصري والإثيوبي على مشكلة مياه النيل وبناء "سد النهضة".

الدراسات السابقة:

- **دراسة أسامة الرشيدي** (2017[5]):

تمثلت مشكلة الدراسة في رصد وتحليل خطاب عدد من وسائل الإعلام المصرية في تغطيتها لقضية سد النهضة، مع بعض التحليل لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي وذلك لمدة عامين في الفترة من يونيو 2014 حتى يونيو 2016 وتقديم تصنيفاً لأهم تلك الخطابات وجذورها في الفكر المصري وتسبب في عدد مشكلات في العلاقات مع السودان وأثيوبيا.

اعتمدت الدراسة على منهج تحليل الخطاب الإعلامي وهو ما يتيح للباحث قراءة أعمق وأكثر شمولية وتحليلية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

1- الدعوة إلى استخدام القوة كما نشرت عدد من الصحف سيناريوهات ضرب سد النهضة.

2- الحنين للماضي الاستعماري حيث ارتبطت المطالب المستمرة بضرب سد النهضة واستخدام القوة ضد أثيوبيا بالحنين للماضي الاستعماري المصري في القارة الأفريقية وارتبط ذلك بخمس زعماء هم محمد علي – الخديوي إسماعيل – جمال عبد الناصر – أنور السادات – حسني مبارك.

3- انتشر الحديث عن المؤامرات الأجنبية بصورة كبيرة في الخطاب المصري تجاه الأحداث المختلفة وكانت المؤامرة التفسير الجاهز لأي مشكلة أو هزيمة.

- **دراسة: خالد فؤاد** (2016)(6):

استعرضت هذه الدراسة المسارات المصرية المحتملة لمستقبل ملف سد النهضة، ما بين سحب الاعتراف بالسد وتدويل القضية، أو اللجوء إلى عمل عسكري كحل أخير لكنه مستبعد، نظراً لأنه ينتج عنه إقحام مصر في أزمات مع أطراف دولية مشاركة في بناء وتمويل السد، وصعوبة توجيه الضربة نفسها لأثيوبيا لأنها ليست دولة حدودية مع مصر، أما المسار الثالث والمرجح هو الاستمرار في المفاوضات بهدف إدخال تعديلات فنية على السد للحد من أضراره.

- **دراسة: شحاتة عوض** (2016(7):

ركزت هذه الدراسة على إنشاء تحالفات مصرية جديدة للتعامل مع القضية،واقترحت تحسين العلاقات مع السودان وتسوية أي خلافات معها، وتنقية العلاقات مع قطر وتركيا لأنهما يمكن أن يؤثرا على الساحة الإثيوبية، بالإضافة إلى السعودية والإمارات اللذين يمتلكان استثمارات ضخمة هناك،

وأخيراً التحرك على المستوى الإقليمية الدولية لشرح مطالب مصر ومخاوفها من السد، مع التوازن بين الحديث عن الحقوق المصرية والتأكيد على عدم معارضة مصر لحق دول حوض النيل في التنمية.

- **دراسة : عماد حمدي** (2016(8):

هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على التحديات التي تواجه المفاوض المصري في موضوع السد، منها الموقف السوداني الأكثر قرباً إلى الجانب الإثيوبي، وفقدان مصر النفوذ الذي مارسته لفترة طويلة على القوى المانحة التقليدية مثل البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي لمنع تمويل السد، بعد إعلان المبادئ الذي احتوى على اعتراف ضمني بالسد وعدم اعتراف إثيوبيا بغالبية الاتفاقيات الموقعة بدعوى أنها تمت تحت سلطة الاستعمار واعتراضها على مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة.

أما عن البدائل التي توصلت إليها الدراسة فهو لجوء مصر إلى أدوات القانون الدولي المتعارف عليها في حل النزاعات الدولية كالمساعي الحميدة أو الوساطة والتوفيق، والتحكيم الدولي، واللجوء إلى مجلس السلم والأمن الأفريقي للبحث عن تسوية أفريقية للأزمة والتحرك في مسارات متوازية دولية لإثبات ضرر السد المدمر على أوجه الحياة في مصر واللجوء إلى محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن الدولي لإلزام إثيوبيا بوقف العمل في السد لحين الانتهاء من الدراسات اللازمة.

- **دراسة : محمد رياض** (2016)(9):

أوضحت هذه الدراسة أن هناك تضارب في المعلومات عن تصميم سد النهضة وحجم انسياب المياه خلفه وبالتالي تأثيره على حصص المياه لمصر موصياً

بالحذر في المفاوضات المصرية مع إثيوبيا وعدم الالتفات إلى شعارات الإخاء الأفريقية لأنها "لا تعني شيئاً في مفاوضات تمس جذور حياة مصر ومطالباً بعدم موافقة مصر على السد إلا إذا كانت متيقنة تماماً من أنه سيؤدي إلى "استخدام عادل" للمياه، لأن موافقة مصر على السد تلغي اعتراضها عليه بعد ذلك.

- **دراسة: جمال ضلع** (2015)(10):

ناقشت هذه الدراسة أزمة سد النهضة من منظور إدارة الأزمات، وركزت على أن ما يجمع دول حوض النيل أكثر مما يفرقهم، موصية بتسوية أي خلافات بالوسائل السلمية مع عدم الاستقواء بأي قوى خارجية وإدراك مخاطر أي لجوء إلى استخدام القوة من جانب أي طرف.

- **دراسة: دينا إبراهيم** (2015(11):

وركزت هذه الدراسة على السياسة الخارجية لمصر تجاه سد النهضة وتوصلت إلى أن هذه القصة كشفت عن تراجع الدور المصري في إفريقيا التي تغيرت بدورها وأصبحت "بيئة تنافسية" أمام دول عديدة مما يزيد من أهمية إعطاء أفريقيا الأولوية في إستراتيجية العمل الخارجي المصري، واقترحت الدراسة تشكيل لجنة إدارة أزمة وطنية للتعامل تحديدا مع سد النهضة، وضرورة مشاركة مصر في مختلف مراحل تنفيذ السد بحيث تصبح شريكاً أساسياً لأثيوبيا.

وأوضحت الدراسة تبني خطاب إعلامي تصالحي تجاه إثيوبيا ودول حوض النيل، والبعد عن لغة التصعيد والتهديد التي تأتي دائماً بنتائج عكسية والتركيز على أن قضية نهر النيل هي مصدر من مصادر التعاون بين شعوب حوض النيل، ورغم ذلك طالبت الدراسة باستخدام ما سمته وسائل الترغيب

والترهيب بما فيها أدوات الضغط الـدبلوماسي الاسـتخباراتي وهـو مـا يشـكل تناقضاً مع المطالب السابقة بالبعد عن استخدام لغة التصعيد.

- **دراسة : مي غـيث** 2013(12):

أوصت هذه الدراسة بإعادة الدور المصري في إفريقيا ورفع مستوى التمثيل الدبلوماسي والاهتمام بالدائرة الإفريقية والكف عن التصـريحات الاسـتعلائية من الجانب المصـري، بالإضافة إلى تحقيق مزيد من التعـاون في جميـع المجـالات الاقتصادية والثقافية والرياضية والتنمية وتفعيل الدبلوماسية الشعبية.

- **دراسة: محمد بن عيسى الأحمدي** (2013)(13):

هدفت الدراسة إلى التعرف على التفـاوض في القـرآن الكـريم مـن خـلال الآيات الكريمة والأحداث والمواقف مـع الأنبيـاء علـيهم السـلام، وتضـمنت الدراسة مفهوم التفاوض والدراسـة العلميـة والأخلاقيـة ومجالاتـه وأسـاليبه، وأوضحت الدراسة الآثار المترتبة على التفاوض مع الفرد والمجتمع، وتضـمنت أيضا مجموعة من القضايا والمفاهيم التي تحتاجها الأمة وترتقي بها.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

1- أن التفاوض منهج إسلامي أصيل.

2- وأن القادة يجب أن يتميزوا بإجادة وإتقان التفاوض.

3- الدول الكبرى أصبح لها اهـتمام كبـير بعمليـة التفـاوض لاستشـعارها بأهميته.

4- إجادة التفاوض له إثر إيجابي على الحياة كما أن تركـه لـه أضرار وخيمـة وسلبية.

5- أوصت الدراسة بالاهتمام بالتفاوض لأنه هو الذي يحقق التعاون والمصالح.

- **دراسة : محمد معوض عبد الهادي** (2013)(14):

هدفت الدراسة إلى وضع إستراتيجية لتنمية الوعي التفاوضي لمواجهة بعض المشكلات في التعليم في ضوء متغيرات العصر من خلال التعرف على طبيعة التفاوض ومجالاته ووسائله والتعرف على واقع تنمية الوعي التفاوضي، **كما خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج منها:**

1- توافر ثقافة إدارة الأعمال واتخاذ القرار أثناء التفاوض ووجود علاقة وثيقة بين نتائج الاستبانة في تطبيق الوعي التفاوضي في مواجهة بعض المشكلات.

2- تزويد الطلاب بالمعارف والمهارات التفاوضية اللازمة للتغلب على مشكلات التعليم.

3- تدريب القيادات المتوسطة والعليا على مهارات التفاوض حتى لا يشكلوا عائقاً أثناء العملية التعليمية.

- **دراسة: أحمد مجدي عبد الكريم** (2012)(15):

تناولت الدراسة بالتحليل عملية التفاوض الدولي وأبعاده المختلفة ودلالاته النظرية مع اختيار مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وتحليل تلك العملية بما تشمله من أبعاد اقتصادية واجتماعية وما يعترضها من عقبات بهدف استكشاف منهج الطرفين محل الدراسة في عملية التفاوض بالإضافة إلى بحث وتقييم إستراتيجيات وتكنيكات الطرفين في التفاوض بمراحله المختلفة ومحاولة استشراق مستقبل مسار تركيا في الأجلين المتوسط والطويل،

لاسيما في ضوء أن المفاوضات التركية – الأوروبية تعد أحد المراحل الشائكة لتوسع الاتحاد.

وأوضح الباحث أن من أهم النتائج:

1- الطبيعة الخاصة للمفاوضات التركية الأوروبية في ضوء القضايا المرتبطة بالعامل الاقتصادي.

2- أن هيكل الاقتصاد التركي يغلب عليه الطابع الزراعي بالمقارنة بالدول المتقدمة في الاتحاد الأوروبي.

- **دراسة: أمل البكري البيلي** (2012)(16):

أوضحت الدراسة أن التفاوض من أهم الأساليب التي تستعين بها الدول على تحقيق الأهداف والمقاصد المنشودة من وراء تبادلها العلاقات مع الدول، كما أن التفاوض يستخدم في إبرام الاتفاقيات والمعاهدات، وأوضحت الدراسة مواصفات المفاوض المسلم والشروط الواجب توافرها في جميع المراحل التفاوضية.

وتناولت الدراسة المفاوضات الإسلامية في صلح الحديبية وإستراتيجيات التفاوض التي تمت واستخدم فيها الرسول ﷺ مهارات عديدة ووظف العوامل النفسية والثقافية لتحقيق الهدف الإستراتيجي وهو نشر الدعوة الإسلامية، وأوضحت الدراسة بأن صلح الحديبية أرسى قواعد ومهارات تحكم عملية وعلم التفاوض والمفاوضات وتمثلت في الإعداد الجيد والقدرة على تيسير المفاوضات والمهارات في إدارة الحوار.

✍ **التعليق على الدراسات السابقة:**

من خلال عرض الدراسات السابقة لوحظ أن هناك دراسات تناولت أزمة سد النهضة من حيث التناول الإعلامي سواء في الصحف أو مواقع التواصل الاجتماعي كما في دراسة (أسامة الرشيدي 2017) ودراسات ركزت على ضرورة قيام مصر بعمل تحالفات مصرية جديدة للتعامل مع الأزمة كما في دراسة (شحاتة عوض 2016)، ودراسات استعرضت المسارات المصرية المحتملة لمستقبل سد النهضة (دراسة خالد فؤاد 2016) ودراسات أو صحة التحديات التي تواجه المفاوض المصري (عماد حمدي 2016)، ودراسات تفيد بأن هناك تضارب في المعلومات عن تصميم سد النهضة (محمد رياض 2016)، وأخرى ناقشت الدراسة أزمة سد النهضة من منظور إدارة الأزمات (جمال ضلع 2015)، ودراسات دعت بعودة الدور المصري لأفريقيا (مي غيث 2013)، ودراسات دعت إلى وضع إستراتيجية لتنمية الوعي التفاوضي (محمد معوض 2013).

إذا نلاحظ هناك دراسات وضعت سيناريوهات لحل الأزمة ودراسات ركزت على أهمية التفاوض ودراسات أوضحت أهمية التفاوض، وهناك دراسات ركزت على إستراتيجيات التفاوض في الأزمات الدولية.

إلا أننا استفدنا من هذه الدراسات السابقة في صياغة مشكلة دراستنا هذه وكذلك تم الاستفادة منها في الإطار الموضوعي في توضيح أزمة سد النهضة، والمفاوضات وكيفية إعداد إستراتيجية للمفاوض المصري بناءاً على أسس قانونية يستند إليها المفاوض المصري.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الإستراتيجيات التفاوضية وخاصة التي يمكن أن تكون طريق الحل لأزمة "سد النهضة الأثيوبي" وذلك من خلال التعرف على إستراتيجيات التفاوض الفعال في الأزمات الدولية بالتطبيق على أزمة "سد النهضة" كنموذج للأزمات التي تحدث في العلاقات الدولية بين مصر من جهة والجانب الإثيوبي من الجهة الأخرى.

✍ **وتوجد مجموعة من الأهداف الأخرى التي تهدف إليها هذه الدراسة وهي:**

1- حل النزاعات الدولية عن طريق العملية التفاوضية.

2- التعريف بالتفاوض الدولي في الأزمات الدولية.

3- التعرف على إستراتيجيات التفاوض المستخدمة في الأزمات الدولية.

4- عرض مراحل المسار التفاوضي بالنسبة لأزمة سد النهضة.

5- تقديم عرض نقدي للمسار التفاوضي لما يمكن أن نسميه ثقافة التفاوض.

6- معرفة كيفية إقامة الحجج وكيفية استخدامها بشكل إيجابي لصالح التفاوض.

7- تحديد النقاط التي يمكن التفاوض بشأنها وتحديد أهمية كل جزئية في عملية التفاوض.

8- كشف المؤامرات وعملية الخداع الإستراتيجي أثناء العملية التفاوضية.

9- معرفة كيفية الوصول إلى إيجاد أرضية مشتركة للجمهور والجماعية المشتركة في العملية التفاوضية.

10- تقييم الموقف التفاوضي بشكل عام والتعرف على المستجدات التي قد تحدث أثناء العملية التفاوضية.

11- تقديم رؤية مستقبلية متعمقة بأس التفاوض والثقافة التفاوضية لكي تكون أرضية وعملية تأسيسية لدور التفاوض في حل النزاعات الدولية مستقبلاً.

أهمية الدراسة:

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة أسباب، من أهمها: أهمية منطقة حوض النيل كمنطقة إستراتيجية لمصر نظرا للمصالح الحيوية المرتبطة بالأمن القومي المصري على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وترجع أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول قضية هامة وهي "أزمة سد النهضة" وأهمية الإستراتيجيات التفاوضية المستخدمة في إدارة المفاوضات بالأزمات الدولية بالتطبيق على أزمة "سد النهضة" كنموذج لازمة دولية هامة بالنسبة لمصر مع الجانب الإثيوبي والسوداني وترجع أهمية هذه الدراسة في أنها تبحث في أصول وجذور أزمة حتى يتم تجنب مخاطرها مستقبلاً وذلك من خلال استخدام إستراتيجيات التفاوض في إدارة الأزمة.

وترجع أيضاً أهمية هذه الدراسة على أنها تدرس أهم الإستراتيجيات التفاوضية الأنسب في مثل هذه الأزمات المصيرية حيث أن قضية المياه قضية هامة ترتبط بمصير الشعب المصري ولذلك تأتي أهمية الدراسة التي نحاول من خلالها تقديم أنسب الإستراتيجيات التفاوضية للخروج من هذه الأزمة.

وتوجد أهمية تكميلية لهذه الدراسة نظراً لأنها تبحث في تقييم مراحل التفاوض السابقة وإعداد وتصور مستقبلي ورؤية لما يمكن أن تكون عليه عملية التفاوض في هذه الأزمة.

تساؤلات الدراسة :

تنطلق هذه الدراسة من خلال تساؤل رئيسي وهو ما هي أهم الإستراتيجيات المستخدمة في العملية التفاوضية التي يتم التفاوض من خلالها بين الجانب المصري والإثيوبي فيما يتعلق بأزمة سد النهضة، **وتنبثق مجموعة من الأسئلة الفرعية الأخرى وهي:**

1- هل بالضرورة أن تحل المفاوضات كل النزاعات الدولية؟
2- ما هي أهم الإستراتيجيات المستخدمة في التفاوض القائم بشأن سد النهضة؟
3- هل توجد حجج وأسانيد أثناء إدارة العملية التفاوضية بين الجانبين؟
4- إلى أي مدى توجد مؤامرات أثناء التفاوض؟
5- هل هناك أطراف أخرى من مصلحتها أن تفشل العملية التفاوضية بشأن "سد النهضة"؟
6- هل توجد بعض النقاط في التفاوض يمكن اعتبارها أرضية مشتركة بين الجانبين؟
7- هل توجد لدى الأطراف المتصارعة حول الأزمة ثقافة التفاوض من شأن ذلك ترسيخ قواعد وأسس عملية وعلمية تمارس من خلالها الديمقراطية (ديمقراطية الحوار).
8- هل العملية التفاوضية تحتاج إلى تقييم أثناء مراحل العملية التفاوضية؟
9- ما هو دور الدبلوماسية الدولية في إدارة المفاوضات بالتطبيق على أزمة مثل سد النهضة بين مصر وإثيوبيا.

المبحث الأول

الإطار المنهجي للدراسة

نـوع الدراسة ومناهجها:

أولاً: نوع الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التاريخية التي تهدف إلى تصوير خصائص ظاهرة معينة أو موقف يغلب عليه صفة التحديد[17].

ثانياً: مناهج الدراسة:

1. المنهج التاريخي:

اعتمـدت هـذه الدراسـة عـلى المـنهج التـاريخي باعتبـاره أداة البحـث في المشـكلات أو الظـاهرات الإعلاميـة في بعـدها التـاريخي وسـياق الوقـائع والأحداث التي حدثت في الماضي لأغراض وصف الظاهرة الإعلامية وتحليلها كما حـدثت في المـاضي مثـل تسـجيل تـاريخ المؤسسـات والوسـائل الإعلاميـة أو لأغراض تفسير علاقات الظاهرة الإعلامية وعناصرها بالوقائع والأحـداث التي حدثت في الماضي وفي جميع الحالات يعتبر المنهج التاريخي هـو أداة البحـث في مثل هذه المشـكلات أو الظـاهرات[18]. وأفـاد هـذا المـنهج التـاريخي في تتبـع الجذور التاريخية لمشكلات وقضايا دول حوض نهر النيل وتطـورات الأوضـاع في هذه المنطقة وكذلك التطور التاريخي لعلاقات مصر الإقليمية بهذه المنطقة على المستوى السياسي.

فن التفاوض يعد موضوعاً مهماً لكل أشـخاص القـانون الـدولي لاسـيما الدول بوصفها وسيلة لتحقيق المصالح الوطنية، وتشـكل المفاوضـات الخطـوة الأولى التي تعتمد عليها الدول لتسوية خلافاتها سلمياً، ولاسيما وإنها تدرك بأن

البديل عن المفاوضات سيكون ذا عواقب باهظة ووخيمة، ولا شك إن عملية التفاوض تعد سلسلة من الفعاليات التي تحتاج إلى برنامج شامل يحدد الغايات ويسمى الوسائل المفيدة لتحقيق النتائج المطلوبة، مستشرفاً ما تؤول إليه العملية التفاوضية وهو ما يعرف بالإستراتيجية التفاوضية[19].

وتعد المفاوضات من أولى وسائل حل المنازعات الدولية والداخلية وهي وسيلة تقتصر في أغلب الأحوال على أطراف النزاع أنفسهم وإن كان يمكن التفاوض بواسطة طرف ثالث وهي وسيلة تضرب بجذورها في أعماق التاريخ باعتبارها وسيلة لتقليل أو لإزالة حد التوتر أو الأزمات، والحقيقة نحن نعيش اليوم في عصر التفاوض. فأغلب أنشطة حياتنا وما ينجم عنها من خلافات قد أصبح في حاجة إلى التفاوض لكي نتمكن من تحقيق أهدافنا ومصالحنا المتناقضة دائماً وأبداً[20].

لا تفاوض ناجح بدون إستراتيجية علمية تقوم عليه وفي الوقت نفسه ليست كل إستراتيجية تفاوضية تعد مناسبة لكل قضية من القضايا التي يتم التفاوض عليها، بل إن طبيعة العلاقة بين أطراف القضية التفاوضية تلعب دوراً مهماً في اختيار هذه الإستراتيجية، فالعملية التفاوضية تقوم أساساً على تحديد المواقف بين الأطراف، وفي الوقت نفسه فإنها عملية منظمة لها شروطها ولها قواعدها ولها قوانين معينة مرسومة مسبقاً، ويتحتم على من يرغب في خوضها الالتزام بتلك القواعد وتلك الشروط.

وللتسهيل فإنه يمكن القول إن طبيعة العلاقة بين طرفي التفاوض تحدد نوع المنهج المستخدم في العملية التفاوضية والمنهج المستخدم يحدد الإستراتيجية المختارة، ومن ثم فإنه يمكن تنويع وتقسيم الإستراتيجيات وفقاً للمناهج المختلفة للتفاوض.

وفي دراستنا هذه رأينا الاقتصار على كل من إستراتيجية منهج المصلحة المشتركة ومنهج الصراع خاصة وأن العلاقة التفاوضية بين أطراف التفاوض لا تخرج عن أنها إما علاقة مصلحة مشتركة أي تعاون أو علاقة صراع قائمة على التنافس.

مناهج التفاوض:

- **منهج المصلحة المشتركة:**

يضم هذا المنهج مجموعة من الإستراتيجيات النوعية التي من أهمها الإستراتيجيات التالية:

أ. إستراتيجية التكامل.

ب. إستراتيجية تطوير التعاون الحالي.

ج. إستراتيجية تعميق العلاقة القائمة.

د. إستراتيجية توسيع نطاق التعاون بمده إلى مجالات جديدة.

- **منهج الصراع:**

ويضم هذا المنهج مجموعة متنوعة من الإستراتيجيات التي أهمها الإستراتيجيات التالية:

أ. إستراتيجية الإنهاك (الاستنزاف).

ب. إستراتيجية التشتت (التفتيت).

ج. إستراتيجية إحكام السيطرة.

د. إستراتيجية الدحر (الغزو المنظم).

ه. إستراتيجية التدمير الذاتي.

و. نظرية المؤامرة.

ومن الملاحظ أن منهج المصلحة المشتركة هو الأنسب لهذه الدراسة لـذلك سوف نتناول إستراتيجيات منهج المصلحة المشتركة **وهي**:

إستراتيجيات منهج المصلحة المشتركة:

1- إستراتيجية التكامل:

يعني التكامل وفقاً لهذا المنهج تطوير العلاقة بين طرفي التفاوض إلى درجة أن يصبح كل منهما مكملاً للآخر في كل شيء بل قد يصبح إلى أنهما شخص واحد مندمج المصالح والفوائد وتعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة، **ويتم تناول إستراتيجية التكامل عن طريق أحد بدائل ثلاثة هي**:

- **التكامل الخلفي**: ويتكون هذا البديل الإستراتيجي من قيام أحد الأطراف المتفاوضة بإيجاد علاقة أو رابطة مصلحة، يتم من خلالها الاستفادة من ما يجوزه الطرف الآخر من مزايا وإمكانيات سواء مادية أو بشرية أو إنتاجية لتغذية ذاته بها لإنتاج أو لتحقيق منفعة مشتركة تعود على الطرفين معاً[21].
- **التكامل الأمامي**: وهو عكس البديل الإستراتيجي الأول، ويقوم على مبادرة أحد الأطراف المتفاوضة بالكشف عما يحوزه من مزايا ومنافع يمكن أن يستفيد بها الطرف الآخر لاستكمال ما يحتاج إليه من قدرات ومهارات لإنتاج منتج جديد.
- **التكامل الأفقي**: وتم عن طريق توسيع نطاق المصلحة المشتركة بين الطرفين المتفاوضين بإضافة طرف ثالث إليها أو أطراف جديدة إليها، ويكون من شأن هذه الإضافة زيادة فاعلية قدرات ومهارات المجموعة ككل وإنتاجها وما يترتب عليه من إحراز مزايا ومنافع جديدة ويظهر

ذلك في الدول التي تدخل في اتحادات اقتصادية مثل السوق الأوربية المشتركة أو دول مجلس التعاون الخليجي[22].

2- **إستراتيجية تطوير التعاون الحالي:**

وتقوم هذه الإستراتيجية على الوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العليا التي تعمل على تطوير المصلحة المشتركة بين طرفي التعاون وتوثيق أوجه التعاون بينهما، ويتم هذا عن طريق مجموعة من هذه الإستراتيجيات البديلة الفرعية بحيث يمكن استخدام أي منها أو بعضها أو كلها، **وهذه الإستراتيجيات ما يلي:**

أ. **توسيع مجالات التعاون:** وتتم هذه الإستراتيجية عن طريق إقناع المتفاوضين من الطرفين بمد مجال التعاون إلى مجالات لم يكن التعاون بينهما قد وصل إليها من قبل.

ب. **الارتقاء بدرجة التعاون:** وتقوم هذه الإستراتيجية على الارتقاء بالمرحلة التعاونية التي يعيشها طرفاً التفاوض خاصة أن التعاون يمر بعدة مراحل **أهمها:**

- ✓ مرحلة التفهم المشترك والتعرف على مصالح كل طرف.
- ✓ مرحلة الاتفاق في الرأي أو لقضاء المصالح.
- ✓ مرحلة العمل على تنفيذه أو تنفيذ المنفعة المشتركة.
- ✓ مرحلة اقتسام عائده أو دخله أو جني ثمار المصلحة المشتركة، وفي كل هذه المراحل يقوم العمل التفاوضي بدور مهم في تطوير التعاون بين الأطراف المتفاوضة والارتقاء بالمرحلة التي يمر بها من مجرد قاعدة للفهم المشترك وتفهم كل منهم موقف الآخر.

ولكن توجد عوامل تؤثر على قدرة الفريق المفاوض على الارتقاء بمراحل التعاون المختلفة بينه وبين الفريق الآخر منها:

- درجة التوافق في الاتجاهات والميول والتناسب في الظروف.
- مدى الرغبة المتوفرة لدى الأطراف المتفاوضة في تحقيق الارتقاء المطلوب[23].

3- إستراتيجية تعميق العلاقة القائمة:

وتقوم هذه الإستراتيجية على الوصول لمدى أكبر من التعاون بين طرف التفاوض ويقوم كل منهما بإحداث عمق في علاقته بالآخر حيث يتم من خلال هذه الإستراتيجية – تقوية الروابط بين الطرفين وصولاً إلى مرحلة الاندماج الكامل.

4- إستراتيجية توسيع نطاق التعاون بمده إلى مجالات جديدة:

تعتمد هذه الإستراتيجية أساساً على الواقع التاريخي الطويل الممتد بين طرفي التعاون من حيث التعاون القائم بينهم وتعدد وسائله ومن خلال إحساس كل منهما بأهمية وحتمية التعاون مع الآخر وضرورة مده إلى وأبعاده مكاناً وزمناً[24].

إستراتيجيات منهج الصراع:

تعتمد هذه الإستراتيجية على الخداع والتمويه تحت دعوة المصالح المشتركة والمنفعة المتبادلة وتتضمن[25].

1- إستراتيجية استنزاف الطرف الآخر ويتم هذا الاستنزاف عن طريق تطويل فترة التفاوض.

2- استنزاف جهد الطرف الآخر ويتم ذلك بتوجيه جهود الطرف الآخر إلى عناصر شكلية بإثارة العقبات القانونية حول كل عنصر من عناصر الموضوعات التي سيتم تناولها.

3- استنزاف أموال الطرف الآخر عن طريق زيادة معدلات إنفاقه وتكاليف إقامة وأتعاب مستشاريه، طول العملية التفاوضية.

إستراتيجيات وتكتيكات التفاوض:

1. **إستراتيجية تنظيم الفائدة المتبادلة:** هذه الإستراتيجية تسعى إلى إيجاد بدائل وحلول مقبولة لكافة أطراف العملية التفاوضية وتطوير التعاون وتعميق العلاقة القائمة وتوسيع نطاق التفاوض ومده إلى مجالات جديدة.
2. **إستراتيجية الهيمنة:** هذه الإستراتيجية تتضمن محاولة طرف إقناع الطرف الآخر بقبول حلول بدائل تحقق مصلحته بالدرجة الأولى تتضمن هذه الإستراتيجية استخدام تكتيكات للضغط والإنهاك والاستنزاف في محاولة للسيطرة وإخضاع الطرف الآخر.
3. إستراتيجية الخنوع: هذه الإستراتيجية تتضمن تقليص الأهداف والمطالب المطروحة على مائدة المفاوضات والمبادرة بتقديم التنازلات بهدف سرعة حسم المشكلة أو القضية وإنهاء المفاوضات سريعاً.
4. **إستراتيجية التسويف:** هذه الإستراتيجية تعمل على المماطلة وكسب الوقت وتفويت الفرصة بهدف تعطيل المفاوضات أو إطالة أمدها على اعتبار أن الزمن سيكون هو العامل الأكثر تأثيراً في القضية أو المشكلة موضوع التفاوض وكذلك في سير العملية التفاوضية وإدارتها.

5. **إستراتيجية التفاوض غير المباشر**: تتضمن التفاوض مع طرف بشكل مباشر بهدف التأثير على طرف ثالث بشكل غير مباشر، السلوك التفاوضي سواء من ناحية التشدد أو اللين أو نوعية المقترحات أو التنازلات أو الاتفاقات بهدف التأثير على طرف ثالث وليس على الطرف المباشر لعملية التفاوض[26].

عناصر التفاوض:

✍ **هناك مجموعة من العناصر الواجب توافرها أثناء عملية التفاوض هي**[27]:

1- الموقف التفاوضي:

التفاوض عملية ديناميكية متحركة تقوم على الحركة والفعل ورد الفعل إيجابياً أو سلبياً موقف تستخدم فيه مجموعة من المهارات والقدرات بين أطراف التفاوض مثل (الإقناع – الذكاء – عدم الاستبداد بالرأي) **ويجب أن يتضمن الموقف التفاوضي الآتي:**

- ترابط بين عناصر القضية التي يتم التفاوض بشأنها.
- إمكانية التعرف عليه وتميزه بسهولة ودون فقدان أي من أجزائه.
- المرحلة الزمنية والتاريخية التي يتم التفاوض خلالها والإطار المكاني.
- الإلمام بعوامل وأبعاد الجوانب التي تشكل الموقف التفاوضي.

2- أطراف التفاوض:

يتم التفاوض عادة بين طرفين إلا أن العملية قد يتسع نطاقها لتضم أطرافاً أخرى ترتبط بمصالحها العملية التفاوضية الجارية وهو ما يجعلنا نقسمها إلى أطراف مباشرة تشمل الأطراف التي تتفاوض فعلاً ويجمعها طاولة

المفاوضات وأطراف غير مباشرة لها مصلحة قريبة أو بعيدة بعملية التفاوض الجارية.

3- محور التفاوض:

وهو الإطار العام الذي تدور في نطاقه عملية التفاوض حيث يتم تحديد الهدف من التفاوض وتحديد مراحله والنقاط والعناصر التي يتعين على المفاوضين تناولها والأدوات والإستراتيجيات التي يتم استخدامها ويشمل أيضاً توزيع الأدوار على فريق التفاوض.

4- الهدف من التفاوض:

من العناصر الهامة في التفاوض الهدف الذي تسعى إليه وتسعى إلى تحقيقه من خلال عملية التفاوض وهو ما يتطلب أن تقوم بتقييم المراحل المختلفة وتعدل خططها التي تتبعها وقد يتطلب الأمر استبدال القائمين على العملية التفاوضية، أو بعض منهم أو دعمهم بخبرة أكثر لاستمرار عملية التفاوض.

أنواع التفاوض:

✍ **يوجد العديد من أنواع التفاوض وهي كالتالي**[28]:

1. **اتفاق لصالح الطرفين:** وهو إذا ما انتهج الطرفان أو الأطراف المتفاوضة مبدأ أو منهج المصلحة المشتركة أو ما يعرف بمباراة (أكسب واكسب) ويكون التركيز هنا على ما يحقق صالح الطرفين، وهنا لابد أن تساعد الأطراف بعضها البعض على العمل معاً بصورة ابتكارية للوصول إلى اتفاقات محددة يستفيد منها الجميع.
2. **التفاوض من أجل مكسب لأحد الأطراف وخسارة للطرف الآخر:** وهذا النوع (*win–loss*) يحدث عندما لا يتحقق توازن في القوة بين

الطرفين وكذلك يحدث بسبب سوء اختيار أحد الأطراف لتوقيت التفاوض وحسن الاختيار من قبل الطرف الآخر.

3. **التفاوض التسكيني أو الاسترخاء التفاوضي**: وهذا التفاوض يكون من أجل تسكين الأوضاع وربما تمييعها إما لصعوبة البت فيها أو لخفض مستوى حالة التصارع والتنافر لصالح مفاوضات مقبلة تكون الظروف أكثر مواءمة لطرف ما أو للطرفين معاً.
4. **التفاوض الاستكشافي**: وهذا التفاوض يهدف إلى استكشاف نوايا الأجندة التفاوضية للأطراف المعنية وقد يتم من قبل طرف وسيط أو من قبل الأطراف المعنية مباشرةً.
5. **تفاوض التأثير في طرف ثالث**: ويحدث هذا النوع من التفاوض ليس من منطلق التأثير في الطرف المباشر في عملية التفاوض ولكن للتأثير في طرف ثالث منهم بجذبه لوجهة نظر معينة.
6. **تفاوض الوسيط**: تعتبر دراسته من أهم نماذج دراسة التفاوض الرئيسية في العالم سواء في مجال التجارة والأعمال أو صراع الدول وإدارة الأزمات وهذا ما يعرف في أدبيات العلوم السياسية الطرف الثالث.

تصنيفات *Fred Ikle* الخمسة:

في كتابه المهم الذي صدر عن معهد الدراسات الدبلوماسية بجامعة (جورج تاون) قدم (*Fred Ikle*) تصنيفاً آخر لأنواع التفاوض مبني على أهداف التفاوض الرئيسية الخمسة له **وهي كالآتي**[29]:

1- التفاوض من أجل مد اتفاقيات أو عقود قائمة (*Extension*) ويكون نوع التفاوض من أجل تطويل أمد اتفاقيات أو تعهدات أو ترتيبات قائمة بين الأطراف المعنية مثل إعفاءات معينة أو تسهيلات عسكرية.

2- التفاوض من أجل تطبيع العلاقة (*Normalization*) والمقصود هنا إعادة تأسيس علاقة دبلوماسية أو إنهاء احتلال مؤقت ومثال لذلك العلاقة بين مصر وإسرائيل.

3- مفاوضات تغيير أوضاع ما لصالح طرف ما (*Redistribution*) ويكون الهدف هنا تشكيل وتغيير الأوضاع لصالح طرف ما على حساب طرف آخر وعادة ما يكون طابع هذا التفاوض هو التهديد والقوة والقهر والإجبار.

4- المفاوضات الابتكارية (*Innovation*)، والمقصود هنا خلق علاقة جديدة والتفاوض لإنشاء مؤسسة جديدة الأمر الذي يكون من شأنه تغيير طبيعة العلاقات بين الأطراف.

5- مفاوضات التأثيرات الجانبية (*Side Effects*) وهي مفاوضات التأثيرات المهمة للتفاوض التي لا يكون الهدف منها التوصل إلى اتفاق أو توقيع اتفاقية بل المقصود هنا هو الأهداف الدافعة للتفاوض قبل الحفاظ على الاتصال.

التفاوض من منظور نظريات المباريات (*Game Theories*):

من المحاور المهمة للتحليل التقييمي للعملية التفاوضية وإدارة الأزمات وكذلك للإعداد الجيد النظر إليها من خلال ما يعرف بنظريات المباريات ونشير هنا إلى أهم النماذج التي أسفرت عنها مثل هذه النظريات التي وضعها خبراء التفاوض:

نموذج التفاعل الإستراتيجي *Models of Strategic Interaction*:

وهي تلك النماذج التي يركز المفاوضون فيها على تحديد الإستراتيجيات التفاوضية المتاحة لأطراف المباراة، حيث ينظر كل مفاوض هنا إلى محاولة تعظيم

المنافع والمكاسب من خلال إستراتيجيات محددة وكذلك تحديد تلك الإستراتيجيات التي تقلل إلى أكبر قدر ممكن أي خسارة متوقعة نظير الدخول في مثل هذه المباريات التفاوضية، وبالتالي فإن هذا الأمر يختلف عن نماذج "المنفعة" أو ما يمكن ترجمته وظيفياً بتعبير "نماذج الوصول إلى حل أو تسوية" في أن نماذج التفاعل الإستراتيجي يتم التركيز من خلالها على تحديد الإستراتيجيات التفاوضية لتعظيم المنافع وتقليل الخسائر لطرف ما[30] طبقاً للإستراتيجيات التي يوظفها الطرف الآخر ويكون الناتج هنا هو خليط لغمار توظيف كل طرف من الأطراف لاستراتيجيات وتحركات بينها واستخدامه البدائل المتاحة له لتحقيق ناتج في صالحه[31].

نظرية المؤامرة :

تعد نظرية المؤامرة تفسيراً للأحداث أو كونها مؤامرة تستهدف الإساءة إلى أفراد وجماعات أو مؤسسات أو إلى دولة من الدول وذلك على اعتبار أن المجتمع يستند إلى الرأي العام الذي يفسر ذلك على أنه شيء تأمري لفهم الواقع والصراع الدائرين الأطراف وتوجيه العداد نحو جهات أو دول أو جماعات بعينها على الجانب الآخر وتشير نظرية المؤامرة إلى مقاومة الشائعات الصادرة عن جهات بعينها سواء داخلية أو خارجية تستهدف الأضرار بالمجتمع المصري ومكتسباته[32].

وفي هذا الإطار الخاص بالدراسة تجد أن هناك العديد من الأقاويل والتصريحات الرسمية وغير الرسمية لوقوف دول وراء دولة إثيوبيا وبناء "سد النهضة" وهذا الكلام معلن وغير معلن بوقوف دول وإمداد دولة أثيوبيا بالأموال وبناء هذا السد فالرأي العام يبوح بكل ما يؤثر على مستقبل مصر المائي

ونجد أن هناك تصريحات بوقوف قطر على سبيل المثال وإسرائيل وراء بناء سد النهضة وتقديم الأموال اللازمة لدولة إثيوبيا.

ويقول السفير محمد حجازي أن الموقف هو موقف إدارة والسياسة تلعب دور لأن بريطانيا في سنة 1925 أخرجت مشروع الجزيرة ثم توصلنا إلى اتفاقية 1929 وأضرت بمخطط جمال عبد الناصر لأنه يتبع الجانب الروسي في ذلك الوقت وأن هناك ضغوط تمارس على مصر من بعض الدول وخاصة إثيوبيا لأنها تعتبر الاتفاقيات السابقة استعمارية على الرغم من أن إثيوبيا استخدمتها في ترسيم حدودها مع إريتريا.

بينما السودان تنظر إلى "سد النهضة" على أنه "سد عالي" بالنسبة لها، والسودان قدمت بعض الأفكار والاقتراحات إلا أنها غير كافية لفض الاشتباك بين مصر وإثيوبيا.

مصر ليست ضد بناء سد النهضة ولكن بالنسبة لمصر الأمر يعتبر يخص الحياة ولابد أن تحمي مصر حقوقها المائية والقانونية، لذلك يجب ملئ السد تدريجياً بما لا يضر مصالح مصر ولابد من إنشاء خط سكك حديدية ومشروعات تنموية وهذا هو الطريق الوحيد لحل هذه المشكلة وهو ما يعرف بـ"مشروع ممر التنمية الشرقي".

وأضاف السفير محمد حجازي أن وزير خارجية مصر سامح شكري يجري مباحثات مع رئيس الوزراء الإيطالي لأن الشركة القائمة على عمليات البناء إيطالية، كذلك دور الشركتين الفرنسيتين مهم جداً لبحث آثار سد النهضة الإثيوبي على مصر.

وأن رئيس الوزراء الإثيوبي اجتمع في برلين وصرح بأن إثيوبيا لـن تقطـع المياه عن مصر مهما حدث وسوف يتم ملئ السد تـدريجياً عـلى أن تبـدأ المرحلـة الأولى بـ 14 مليار متر مكعب من المياه[33].

يتمثل التحدي الأكبر في قضية سد النهضة الإثيوبي فـيما يمكـن أن تنـزع إليه قطر في ظل أزمة المقاطعة مـن توظيـف اسـتثماراتها ومسـاعدتها ومعوناتهـا إلى إثيوبيا لدفع أديس أبابا إلى عدم التعاون مع مصر والمضي قدماً وبوتيرة أسرع في إتمام سد النهضة.

ومما يرجح استخدام قطر لهذه الوسيلة أن لديها علاقات تعاونيـة وطيـدة مع إثيوبيا منذ عام 2012 في شتى المجالات وفي مقـدمتها المجـال الاقتصـادي خاصة بعد قطيعة بين البلدين منذ أربـع سـنوات بسـبب اتهـام الدوحـة بـدعم اريتريا.

كما أن قراءة وتحليل حجم التبادل التجاري بـين البلـدين وفقـاً (للأونكتـاد) تشير إلى أن ذلك الحجم بين إثيوبيـا وقطـر وإن شـهد تراجعـاً عـام 2016 إلا أنـه في زيادة مطردة لأربع سنوات سابقة أضف إلى ذلك ضخامة الاستثمارات القطريـة في إثيوبيا وتنوعها[34].

ويقول خبير السدود المائية السوداني الدكتور أحمد المفتي والعضو السـابق في اللجنة الدولية لسد النهضة أن اتفاق إعـلان المبـادئ الخـاص بسـد النهضـة الإثيوبي أعطى أديس أبابا الحق في الـتحكم بالنسـبة للميـاه إن شـاءت أعطـت وإن شاءت منعت على حد وصفه.

ويرى أن فرص التخلص من إعلان المبادئ تتضاءل في ظل إصرار أثيوبيا على كسب مزيد من الوقت واستخدام المفاوضات لتحقيق "خداع إستراتيجي" دون نية للاتفاق وفي نفـس الوقـت يتعجـب د/ أحمـد المفتـي الخبـير السـوداني

من موقف المفاوض السوداني ودفاعه عن سلامة سد النهضة، ما يمنح الفرصة مستقبلاً أمام إثيوبيا لاستخدام هذه التصريحات كوسيلة للتهرب من أي التزامات[35].

إثيوبيا تتبع منطق الخداع الإستراتيجي وتماطل لكسب الوقت حتى الانتهاء من عمليات بناء السد وللأسف نجحت في ذلك بشكل واضح حتى وصل البناء إلى مرحلة متقدمة، وفي البداية أوهمت السودان ومصر بأنها ستوافق على إنشاء آلية للتعاون الثلاثي كبديل لاتفاقية عنتيبي ومبادرة حوض النيل ومكتب النيل الشرقي في مقابل التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية ثلاثية وبعد الحصول على الموافقة المطلوبة على إنشاء سد النهضة، صرفت النظر عن الاتفاقية ولم تعرضها على البرلمان الإثيوبي للتصديق عليها بل عرضت اتفاقية عنتيبي بدلاً منها رغم تحفظ السودان ومصر[36].

وتناولت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة وشبكات التواصل زيارة رئيس الوزراء الإثيوبي إلى قطر بعد فشل الاجتماع الثلاثي حيث أجرى هايلي مريام ديسالين رئيس الوزراء الإثيوبي مباحثات مع الوزير القطري محمد بن عبد الرحمن في العاصمة القطرية "الدوحة" أثر فشل الاجتماع الثلاثي لمصر وإثيوبيا والسودان.

وعلى الجانب الآخر عقد الرئيسان السوداني عمر البشير والأوغندي يوري موسيفني قمة ثنائية بالقصر الرئاسي في عنتيبي مساء أمس الأول تناولوا العلاقات الثنائية دون التطرق إلى الاجتماع الثلاثي حول سد النهضة[37].

مضاعفة السعودية استثماراتها في السودان من 7٪ عام 2013 إلى 50٪ عام 2015 بالتزامن مع مشاركة السودان في "عاصفة الحزم" التي قادتها السعودية ضد الحوثيين في اليمن شكل قلقاً لدى القاهرة، وفي ضوء تقارير

أعدت من قبل وزارتي الزراعة والري ورفعت إلى مؤسسة الرئاسة المصرية آنذاك حيث أمرت الوزارتين المصريتين حسب رأيها أن السودان يستخدم كامل حصته المائية من نهر النيل حالياً، وفي ضوء حجم الاستثمارات الزراعية التي تضخ في السودان وبصفة خاصة الاستثمارات الزراعية السعودية التي تتضمن بناء السدود على النيل في السودان تهدد بالجور على حصة مصر وأمنها المائي[38].

الموقف السوداني من سد النهضة:

لعل ميل السودان للموافقة على مشروع سد النهضة الإثيوبي وشعوره بأن هذا السد يرمي في كفة صالحة – حسب رأي خبير مياه النيل الدكتور سلمان محمد أحمد سلمان، إذ في رأيه أنه يمكن من خلال التفاوض والاتفاق يمكن أن تصبح بحيرة سد النهضة مكاناً لتخزين مياه السودان الفائضة على استهلاكه السنوي بدل هدرها كما تساءل الخبير سليمان هل سيعرض السودان كمية المياه التي ظل يفشل في استخدامها سنوياً مساهمة منه لملء بحيرة السد مقابل كهرباء من السد لصالح السودان هل يمكن اعتبار كل هذا هو ما أثار حفيظة مصر للتحرك للضغط على السودان بطرق غير منطقية لإعادته على بيت الطاعة القديم؟[39].

كشفت مصادر مصرية مسئولة، بملف مفاوضات سد النهضة الإثيوبي عن أن السودان وإثيوبيا تحاولان الالتفاف حول تنفيذ الدراسات المائية والفنية والبيئية، التي من المقرر أن يقوم بها الاستشاري الفرنسي لتحديد الآثار السلبية المتوقعة من جراء ملء بحيرة السد وتمثل ذلك في محاولات الجانبين إدخال عدد من خطوط الأساس وتعديلات على الشروط الإجرائية المتفق عليها سابقاً والخروج عن الإجماع الإجرائي السابق، وأوضحت المصادر أنه في أثناء المفاوضات الأخيرة بالقاهرة، تمت مطالبة الجانب المصري بالموافقة على توقيع

"إتفاقية للملء" غير عادلة دون انتظار الدراسات التي لم تبدأ بعد بسبب الخلافات الإجرائية لضمان حيادتها ودقة مخرجاتها وصدرت المصادر من أن الجانب الإثيوبي عازم على بدء ملء وتخزين المياه في بحيرة سد النهضة العام المقبل، مبنية أن دولتي المصب مصر- والسودان تقسمان فيما بينهما المياه القادمة من النيل الأزرق بحيث تحصل مصر على كامل حصتها فقط من مياه النيل وأن السودان في المقابل يأخذ حصته كاملة وأضافت المصادر أنه خلال مدى زمني يتراوح بين 10 إلى 20 سنة ستتأثر مصر- بشكل كبير وملحوظ باختلاف نوعية المياه الواصلة إليها[40].

وقالت المصادر المسئولة بملف المفاوضات أن مصر- لن تكرر عبارات الوزير السوداني السابق وعضو لجنة المفاوضات عن الجانب السوداني بأن "السودان أولاً" وأن المفاوض الوطني يؤكد أنه لا ضرر ولا ضرار على جميع الدول وأن المصالح للجميع خاصة مع التحديات الكارثية المتوقعة من جراء نقص المياه الواردة لمصر على تمليح الأراضي الزراعية بالدلتا وحرمان مساحات شاسعة من المياه والزراعة أساس حياة الشعب المصري فضلاً عن انخفاض كبير في توليد الكهرباء من السد العالي واختلال النظام المائي المصري بما يضعك أمام أزمة حادة أكدتها التقارير الدولية.

ولفتت المصادر الأنظار إلى أن مصر عام 2008 وفي إطار حرصها على التعاون البناء مع دول حوض النيل الأزرق "الإنترو" التي تضم مصر السودان وإثيوبيا تم الاتفاق على إقامة سد توافقي حيث تقدمت مصر- رسمياً بطلب للبنك الدولي لتمويل سد "الحدود" البالغة سعته 14 مليار متر مكعب أعقب ذلك إعلان أديس أبابا الإعلان المتفرد عن قيام سد بمواصفات أخرى بشكل غير توافقي[41].

✍ الاجتماع الثلاثي لسد النهضة بالقاهرة 12 نوفمبر 2017:

بالتزامن مع فشل اجتماع اللجنة الثلاثية بالقاهرة ورفض الجانبين الإثيوبي والسوداني التقرير الاستهلالي لدراسات آثار السد السلبية المقدم من المكتب الاستشاري الفرنسي توجه رئيس الوزراء الإثيوبي (هايلي ماريام ديسالين) إلى الدوحة في زيارة رسمية.

واعتبر السفير المصري بالسودان (محمد الشاذلي) أن زيارة رئيس الوزراء الإثيوبي للدوحة تأتي في وقت خطير للغاية تزامنا مع فشل المفاوضات الخاصة بمسار سد النهضة وهو ما يؤكد العدوان الإثيوبي والتعنت في مسار المفاوضات[42]. ويؤكد ذلك صحة وجود مؤامرة من الجانب الإثيوبي وكذلك الجانب السوداني وأن الجانب الأثيوبي يستخدم إستراتيجية الخداع والتمويه واستنزاف الطرف الآخر بإثارة عقبات شكلية.

وخلال هذه المباحثات رفض الجانب الإثيوبي والسوداني إطلاق يد المكتب الاستشاري الفرنسي "بي آر إل" في تنفيذ الدراسات الهيدروليكية والبيئية التي تحدد الآثار السلبية لسد النهضة على مصر. ونجد من الملاحظ أن هناك تعنت من الجانب الإثيوبي وإصرار على فشل المحادثات والمفاوضات.

البشير يعلن سواكن تحت أمر تركيا:

وجود تركيا في سواكن السودانية لبناء ميناء وهي مدينة قريبة من حلايب وشلاتين له تأثير على الأمن المصري وذلك عن طريق وجود قوات تركية في سواكن ويمثل ذلك تهديد للبحر الأحمر ومضيق باب المندب، والأمن المصري لا يقتصر ولا يرتبط بالحدود بل يصل إلى البحيرات في نهاية حوض النيل.

كما أن لتركيا قاعدة عسكرية في جيبوتي وتشاد وأخيراً في السودان ولابد أن يعلم الأخوة في السودان أن الأمن المصري والسوداني واحد في ظل وجود تشاحن وخلافات بين البلدين مصر والسودان. الأمن المصري يُخترق من جانب تركيا – إيران – إسرائيل. ويجب ألا تكون السودان جسر تعبر من خلاله الدول التي تهدد الأمن القومي المصري والعربي.

إذن نلاحظ تمدد تركي قطري – إيراني – إسرائيلي عبر وجود قواعد عسكرية في جيبوتي وتشاد والصومال والسودان. ويثير تحرك طيب رجب أردوغان المشاكل وتتعالى الأصوات المصرية ضد هذه التحركات واستغلاله ملف الإخوان المسلمين والرئيس التركي لا يتحرك إلا في حالات الصراعات الدولية وخاصة لوجود مشاكل بين مصر والسودان وهذه التحركات التركية من شأنها أن تؤجج هذه المشكلات بين البلدين.

ووجود تركيا وقواتها على سواحل البحر الأحمر في جيبوتي والصومال والسودان يمثل ثغرة للأمن القومي العربي[43].

كما هاجم إبراهيم الغندور وزير خارجية السودان في لقاء تليفزيوني الإعلام المصري وذلك بسبب التناول الإعلامي المصري لزيارة أردوغان للسودان وقال إن زيادة الرئيس التركي تسعد شعب السودان[44].

كل ذلك يؤكد وجود واقعي لنظرية المؤامرة على مصر حتى من الجانب السوداني الذي كان يأمل الجانب المصري وقوفه معه لمنع أي ضرر قد يقع على الجانب المصري مستقبلاً.

واستخدام بعض إستراتيجيات منهج الصراع ومنها إستراتيجية الاستنزاف والإنهاك وإستراتيجية نظرية المؤامرة وإستراتيجية التشتيت.

المبحث الثاني

الاتفاقيات المنظمة لمياه دول حوض النيل

"*نظرة تاريخية*"

سعت مصر دائماً إلى توطيد علاقاتها بدول حوض النيل نظراً للرباط التاريخي بينهم، بسبب سريان مياه النيل، وتأتي هذه العلاقات للاستغلال الأمثل للمياه وتقسيم الحصص فيما بينهم، وإقامة المشاريع اللازمة بكل دولة للاستفادة المثلى من مياه نهر النيل.

واستدعى ذلك أن نستعرض أهم الاتفاقيات التي أبرمتها مصر مع دول حوض النيل منذ بداية الاحتلال الإنجليزي لمصر وصولاً إلى الوقت الراهن وذلك من خلال تسلسل زمني تاريخي.

وفي سياق الأطر القانونية الحاكمة لاستخدامات مياه نهر النيل أفردت "رؤى مصرية" الصادرة عن مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، في عددها التاسع تحت عنوان "مصر وأزمة المياه في حوض النيل" حيث أوضحت المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بتنظيم استغلال مياه نهر النيل **وهي كالتالي**[45]:

أولاً: بروتوكول 11 أبريل 1891:

البروتوكول الموقع بين بريطانيا وإيطاليا سنة 1891 بشأن تحديد مناطق نفوذ كل منهما في شرق أفريقيا، الذي نصت المادة الثالثة منه على أن إيطاليا – صاحبة السيادة على الحبشة آنذاك، وتتعهد بألا يقيم على نهر عطبرة أية إنشاءات للري من شأنها أن تؤثر تأثيراً محسوساً على كمية مياه النهر.

ثانياً: اتفاقية أديس أبابا (15) مايو 1902:

مجموعة المعاهدات المعقودة بين بريطانيا وإثيوبيا وبينها وبين إيطاليا وإثيوبيا بشأن الحدود بين السودان المصري – البريطاني وإثيوبيا وإريتريا والموقعة في أديس أبابا في 15/ 5/ 1902 والتي يتعهد الإمبراطور مينليك الثاني ملك ملوك الحبشة بموجبها بألا ينشئ، أو يسمح بإنشاء أي أعمال على النيل الأزرق أو بحيرة تانا، أو نهر السوباط يكون من شأنها تعطيل سريان مياهها إلى نهر النيل إلا باتفاق مع حكومة بريطانيا وحكومة السودان المصري البريطاني.

اتفاقية لندن (13) ديسمبر 1906:

في عام 1906 تم توقيع اتفاق مبرم بين حكومة بريطانيا وحكومة دولة الكونغو والموقع في لندن في 9 مايو الذي تتعهد حكومة الكونغو بموجب المادة الثالثة بألا تقيم، أو تسمح بإقامة أية منشآت قرب، أو على نهر "سميليكي"، أو نهر "أيسانجو"، يكون من شأنها تخفيض كمية المياه التي تصب في بحيرة البرت إلا بالاتفاق مع حكومة السودان المصري – البريطاني[46].

اتفاقية روما 1925:

وفي عام 1925 تم تبادل مذكرات بين بريطانيا وإيطاليا في ديسمبر 1925 والتي تعترف فيها الحكومة الإيطالية بالحقوق المائية التاريخية، والمكتسبة لمصر والسودان في مياه النيل الأزرق، والنيل الأبيض، وتتعهد بألا تنشئ في أقاليم أعالي تلك الأنهار، أو فروعها أو روافدها أية منشآت من شأنها تعديل كمية المياه التي تحملها إلى نهر النيل بشكل ملموس[47].

أزمة النيل هي أزمة بين مصر ودول حوض النيل، وتقوم على تقاسم مياه النيل، طالبت بعض دول حوض النيل بإعادة النظر في اتفاقيتي 1929 التي

وقعت إبان الاستعمار البريطاني للمنطقة واتفاقية 1959 التي وقعت بين مصر والسودان لتنظيم الاستفادة من موارد النهر، حيث ترى هذه الدول أنها غير ملزمة بهذه الاتفاقيات لأنها تمت في الحقبة الاستعمارية تعطي اتفاقية عام 1929 مصر حق النقض على أي مشروعات مائية من شأنها التأثير على منسوب المياه التي تصل إليها من نهر النيل، واستكملت اتفاقيات عام 1929 باتفاقية مصرية سودانية عام 1959 تعطي لمصر الحق في استغلال 55 مليار متر مكعب من مياه النيل من أصل 83 مليار متر مكعب تصل إلى السودان لتكون بذلك حصة السودان 18 مليار متر مكعب من مياه النيل ويبلغ عدد الدول المشاركة في نهر النيل عشراً وهي من المنبع أي المصب كما يلي (بوروندي – رواندا – تنزانيا – كينيا – جمهورية الكونغو الديمقراطية – أوغندا – إثيوبيا – أريتريا – السودان ومصر)[48].

اتفاقية تقاسم مياه النيل عام 1959:

هي اتفاقية وقعت بالقاهرة في نوفمبر 1959 بين مصر والسودان، وجاءت مكملة لاتفاقية عام 1929 وليست لاغية لها، حيث تمثل الضبط الكامل لمياه النيل الواصلة لكل من مصر والسودان في ظل المتغيرات الجديدة التي ظهرت على الساحة وهو الرغبة في إنشاء السد العالي ومشروعات أعالي النيل لزيادة إيراد النهر وإقامة عدد من الخزانات في أسوان، **وتتضمن بنود هذه الاتفاقية الآتي:**

1- احتفاظ مصر بحقها المكتسب من مياه النيل وقدره 48 مليار متر مكعب سنوياً وكذلك حق السودان المقدر بأربعة مليار متر مكعب سنوياً.

2- موافقة الدولتين على قيام مصر بإنشاء السد العالي وقيام السودان بإنشاء خزان الروصيري على النيل الأزرق. كما نص هذا البند على أن توزع

الفائدة المائية من السد العالي والبالغة 22 مليار متر مكعب سنوياً توزع على الدولتين بحيث يحصل السودان على 14.5 مليار متر مكعب وتحصل مصر على 7.5 مليار متر مكعب لتصل حصة مصر 55.5 مليار متر مكعب والسودان 18.5 مليار متر مكعب.

3- قيام السودان بالاتفاق مع مصر على إنشاء مشروعات زيادة إيراد النهر بهدف استغلال المياه الضائعة في بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وفروعه ونهر السوباط وفروعه وحوض النيل الأبيض على أن يتم توزيع الفائدة المائية والتكلفة المالية الخاصة بتلك المشروعات مناصفة.

4- إنشاء هيئة فنية دائمة مشتركة لمياه النيل بين مصر والسودان[49].

غير أن اتفاقية 1959 تعطي مصر الحق في البدء في أي من المشروعات إذا دعت الحاجة للتوسع الزراعي لذلك في هذه الحالة تخطر مصر السودان بالميعاد الذي يناسبها للبدء في المشروع وفي خلال عامين من تاريخ الإخطار يتقدم كل من البلدين ببرنامجه للانتفاع بنصيبه في المياه، وبعد انتهاء العامين تبدأ مصر في التنفيذ بتكاليف من عندها وعندما يتهيأ السودان لاستغلال نصيبه فإنه يدفع نسبة من جملة التكاليف تتفق مع نسبة المياه التي سيحصل عليها على ألا تتجاوز حصة أي من البلدين نصف الفائدة وهكذا أعطت هذه الاتفاقية مصر حقاً أحادياً في بناء أي من مشاريع زيادة مياه النيل من مستنقعات جنوب السودان سواء كان السودان يتهيأ لاستغلال نصيبه أم لا، وسواء كان يوافق على قرار مصر أم لا، كل ما تحتاجه مصر هو إخطار السودان بالميعاد الذي يناسبها[50].

موقف دول حوض النيل من اتفاقية 1959:

1- **أثيوبيا**: أرسلت احتجاجاً على بناء السد العالي الذي اتخذ قرار بنائه دون إجراء مشاورات عديدة مع أثيوبيا. واتضح ذلك في كتاب "الأطماع الإمبراطورية لمصر إزاء بحيرة تانا والنيل الأزرق" للمؤلف "ووند يمنيه تيلاهيمون" الأستاذ بجامعة أديس أبابا وإعلان أثيوبيا عدم اعترافها باتفاقية مياه النيل 1959[51].

2- **الموقف الكيني**: أوضح د "أوديدي أوكيدي" عميد كلية دراسات البيئة في جامعة "موي *Moi*" بكينيا أن هذه الاتفاقية وقعت في غياب كينيا كبقية الدول النيلية أي قبل عصر الاستقلال ومن ثم فإن هذه الاتفاقية لا يعتد بها[52].

3- **موقف أوغندا**: لم تظهر أوغندا أي موقف تجاه الاتفاقية إلا أن بينها وبين بعض الدول المشتركة في حوض النيل بعض المشكلات مثل اتهام السودان لأوغندا بدعم المتمردين وكذلك نفس الاتهام موجه من دولة زائير للسماح بالتحرك لبعض العناصر المعارضة لزائير ومساعدتها.

4- **موقف تنزانيا**: دعت تنزانيا إلى البحث عن صيغ جديدة تراعى فيها مصالح الشعوب نتيجة لذلك كتبت مذكرة في 4 يوليو 1962 ووزعتها على كينيا وأوغندا[53].

5- **موقف الكونغو الديمقراطية**: لم يظهر أي موقف لدولة الكونغو الديمقراطية.

6- **موقف رواندا وبروندي**: لم يظهر أي موقف مناوئ من دولة رواندا أو بروندي بالنسبة لمصر بل يتمتعون بعلاقات متميزة مع مصر في كل ما يتعلق بمياه النيل[54].

اتفاقية بين جمهورية مصر العربية وأوغندا 1991:

أرادت أوغندا أن تزيد قوة الكهرباء المولدة من محطة سد "أوين" عند مخرج بحيرة فيكتوريا حيث أن هذه المحطة كانت تعمل منذ عام 1954، ولم تكن قوتها تتعدى 90 ميجاوات، فتقدمت أوغندا إلى البنك الدولي لتمويل إنشاء محطة قوتها 102 ميجاوات ووجهت خطاباً مرفقاً به مذكرة فنية إلى كل من سفارات (مصر – السودان – تنزانيا – كينيا) تؤكد عزمها على إقامة محطة لتوليد الكهرباء على بحيرة فيكتوريا.

وفي 7 فبراير 1991 قام د/ بطرس غالي وزير الدولة المصري للشئون الخارجية بتسليم المذكرة والرد عليها "أن كل اتفاقيات مياه النيل تبرز المصالح المشتركة لمصر وأوغندا مثل اتفاقية 1929 والاتفاقيات الموقعة خلال تبادل المذكرات بين سنتي 1949 – 1953 والتعويضات التي دفعتها الحكومة المصرية لمصلحة الكهرباء الأوغندية لفقدها نسبة من القوة الكهربائية.

وقد ناقشت الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل لمصر والسودان طلب أوغندا للعمل على زيادة الطاقة الكهربائية لسد أوين بهدف وضع رأي موحد لمصر والسودان طبقاً لاتفاقية 1959 وتم إعداد مذكرة لتحديد النقاط التي تهم مصر وأوغندا في الفترة ما بين 1949 – 1953 بواسطة بريطانيا نيابة عن أوغندا؛ **وأهم هذه النقاط هي:**

التأكيد على ما ورد في اتفاقية 1929 بعدم قيام أوغندا بأي أعمال على النيل تؤثر على تصرفات مياه نهر النيل إلا بعد التشاور مع مصر[55].

وقد وجه وزير الدولة الأوغندي للطاقة خطاباً للرد على المذكرة المصرية المشار إليها بشأن التوسع في توليد الطاقة من خزان "أوين" على مخرج بحيرة فيكتوريا وضح فيه "أن التوسع الجديد في المحطة يعطي فرصة التحكم

في الفيضانات لكي يتم استخدامها في أوقات الجفاف بالنسبة لأوغندا ولكل دول حوض النيل الأخرى وفي ضوء هذه المعطيات تم عقد اتفاقية بين مصر وأوغندا وهي عبارة عن خطابين متبادلين بين كل من نائب رئيس الوزراء – ووزير الشئون الخارجية بأوغندا "بول سيمو جرايدي" ووزير الدولة للشئون الخارجية بمصر بطرس غالي للعمل على تنفيذ مشروع توسيع محطة سد "أوين" بتاريخ 21/ مايو 1991 على أن تحترم أوغندا سياسة التخزين لمستوى الثلاثة أمتار المتفق عليها منذ إنشاء الخزان 1953م[56].

وقد بدأ التعاون المتكامل بصورة ثنائية بين مصر والسودان حين وقعتا اتفاقية 1959 لتقاسم مياه النيل فيما بينهما ثم امتد ليشمل دراسات هيدرومترلوجية بحوض النيل الأبيض في الهضبة الاستوائية بالتعاون مع كل من (كينيا – تنزانيا – أوغندا) عام 1967 فيما عرف بمشروع (الهيدروميتر) الذي اتخذ من مدينتي عنتيبي مقراً له ثم انضمت كلاً من رواندا وبورندي عام 1971 وزائير والكونغو الديمقراطية عام 1977[57].

وبانتهاء المشروع عام 1992 استضافت العاصمة الأوغندية كمبالاسيتي وزراء كلاً من مصر والسودان – الكونغو الديمقراطية – رواندا – تنزانيا وأوغندا وحضرته كينيا – إثيوبيا – بورندي كمراقبين للتعاون على التطوير المتكامل للمصادر المائية لحوض نهر النيل فيما عرف باسم "التيكونيل".

إطار تعاون يوليو 1993:

وقع في القاهرة في أول يوليو 1993 بين كل من الرئيس المصري آنذاك محمد حسني مبارك ورئيس الوزراء الإثيوبي – في هذا التوقيت (ميليس زيناوي) وكان لهذا الإطار دور كبير في تحسين العلاقات المصرية الإثيوبية؛ **وتضمن هذا الإطار التعاون بين مصر إثيوبيا فيما تعلق بمياه النيل في النقاط التالية:**

- عدم قيام أي من الدولتين بعمل أي نشاط يتعلق بمياه النيل قد يسبب ضرراً بمصالح الدولة الأخرى.
- ضرورة الحفاظ على مياه النيل وحمايتها.
- استخدام القوانين الدولية.
- التشاور والتعاون بين الدولتين بغرض إقامة مشروعات تزيد من حجم تدفق المياه وتقليل الفاقد.

مبادرة حوض النيل 1999:

عبر سنوات من حوار متواصل بدأ عام 1978 بمبادرة من مصر والسودان للاتفاق على خطة تشمل دول حوض النيل كافة، جرى التواصل في مايو/ آيار عام 1999، ما تعرف بـ"مبادرة حوض النيل" والطريف في الأمر أن دولتي المصب (مصر والسودان) اللتين بادرتا إلى هذا الاقتراح هما الدولتان الوحيدتان اللتان لم توقعا الاتفاقية وبذكر هذه الاتفاقية فقد هدفت إلى تطوير موارد النيل على نحو دائم يكفل استخداماً عادلاً وكفؤاً لها وتوفير السلم والأمان لدول حوض النيل كلها، والتعاون وتنفيذ المشروعات المشتركة بينها والقضاء على الفقر وبناء أسس للتكامل الاقتصادي بين هذه الدول والانتقال بالبرنامج من مرحلة التخطيط إلى التنفيذ، وتضمنت المبادرة تفاصيل توضح كيفية إدارة هذا التعاون وتكوين مجالسه المتخصصة، وبالرغم من أن الاتفاقية مثلت إطاراً جيداً لبناء تعاون إقليمي في منطقة حوض النيل فإن الاختلافات العميقة والتاريخية والمصالح المتضاربة بين دول (المنبع) ودولتي المصب (مصر والسودان) حالت دون تحول هذه الاتفاقية آلية فعالة للتعاون بين دول حوض النيل[58].

وضمت إثيوبيا ومصر والسودان وأوغندا والكونغو وبورندي تنزانيا – رواندا – كينيا – أريتريا تم توقيعها في فبراير 1999 بين دول حوض النيل العشر بهدف تدعيم أواصر التعاون الإقليمي (سوسيو – اجتماعي) بين هذه الدول، تم توقيعها في تنزانيا بحسب الموقع الرسمي للمبادرة، فهي تنص على الوصول إلى تنمية مستدامة في المجال السياسي الاجتماعي من خلال الاستغلال المتساوي للإمكانيات المشتركة التي يوفرها حوض النيل[59].

عندما اجتمعت دول العالم في لاهاي عام 2000 لمناقشة قضايا المياه على سطح الكرة الأرضية أشار جورباتشوف رئيس الاتحاد السوفيتي السابق بصفته رئيس منظمة الصليب الأخضر التي تعمل على فض المنازعات على المياه اعتماداً على 21 منظمة قومية عالمية إلى احتمال قيام حروب شاملة بسبب المياه في منطقة الشرق الأوسط بين عامي 2010 – 2015 ما لم تجد مشكلات المياه بها حلول واقعية وشاملة[60].

وأضاف جورباتشوف أن هناك دولاً أفريقية يعيش مواطنوها تحت مستوى الفقر المائي الذي قدره خبراء المياه بحوالي 1000 متر مكعب لكل فرد، وقد تلى ذلك مؤتمر لوزراء الري الأفارقة بالقاهرة خلال فبراير 2003 بهدف وضع رؤية مشتركة لتنظيم الاستفادة من موارد القارة المائية وبحث سبل تفعيل عملية التعاون بين الجنوب والجنوب في هذا المجال بتناقل الخبرات العلمية فيما بينهم حيث وقف الحاضرون أمام الكثير من الحقائق عن المياه أهمها أن الأراضي التي تروى بانتظام لا تتعدى 7٪ في أحسن الظروف وإلى افتقار أكثر من نصف سكان القارة لمياه الشرب النقية وانعدام وصول خدمات الصرف الصحي لأكثر من ثلثي السكان[61].

وتعد أفريقيا بوجه عام أضعف قارات العالم استثماراً لمواردها المائية فالمياه السطحية الجارية أو التي تذهب لتغذي المياه الجوفية تنحصر في 4 آلاف مليار متر مكعب فقط أي حوالي 20٪ من الأمطار الغزيرة التي تسقط على أراضيها والمقدرة بحوالي 20 ألف مليار متر مكعب[62].

اجتماع 2009 لبحث الإطار القانوني والمؤسسي لمياه النيل:

في مايو 2009 عقد اجتماع وزاري لدول حوض النيل في كينشاسا، الكونغو الديمقراطية لبحث الإطار القانوني والمؤسس لمياه النيل، ورفضت مصر التوقيع على الاتفاقية بدون وجود بند صريح يحافظ على حقوقها التاريخية في مياه النيل، وفي يوليو 2009 عقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية بدول حوض النيل بالإسكندرية، وفي بداية الجلسات صدر تحذيرات باستبعاد دول المصب (مصر والسودان) من توقيع الاتفاقية، ثم أعطيت مهلة 6 أشهر للدولتين، وقد حذر المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية آنذاك السفير حسام زكي من خطورة الاندفاع وراء إدعاءات كاذبة لا أساس لها من الصحة تروجها أيدي خفية في بعض دول المنبع تدعي زوراً معارضة مصر لجهود التنمية ومشروعاتها في هذه الدول مشيراً إلى أن مصر كانت وستظل الداعم الرئيسي والشقيقة الكبرى لدول حوض النيل[63].

في أكتوبر 2009 وأغسطس 2010 قامت الحكومة الإثيوبية بعملية مسح للموقع في نوفمبر 2010 تم الانتهاء من تصميم السد في 31 مارس 2011، وبعد يوم واحد من الإعلان عن المشروع تم منح عقد قيمته 4.8 مليار دولار دون تقديم عطاءات تنافسية للشركة الإيطالية (*Salini Costruttori*).

في 2 أبريل 2011 وضع رئيس وزراء إثيوبيا السابق ملس زيناوي *Meles Zenawi* حجر الأساس للسد وقد تم إنشاء كسارة للصخور جنباً إلى جنب مع مهبط للطائرات الصغيرة للنقل السريع.

في 15 أبريل 2011، أعاد مجلس الوزراء الإثيوبي تسمية السد بـ"سد النهضة الأثيوبي الكبير" ***"GERD" "Grand Ethopian Renaissance Dam"*** حيث كان في البداية يطلق عليه "مشروع ×) وبعد الإعلان عن عقود المشروع سمي بـ"سد الألفية" *"Millennium Dam"*.

في مايو 2011 أعلنت إثيوبيا أنها سوف تتقاسم مخططات السد مع مصر حتى يمكن دراسة مدى تأثير السد على المصب.

في مارس 2012 أعلنت الحكومة الإثيوبية عن ترقية لتصميم محطة توليد كهرباء السد وزيادتها من 5250 ميجاوات إلى 6000 ميجاوات من المتوقع أن يكون أول مولدين جاهزة للعمل بعد 44 شهراً من البناء[64].

مصر لديها مخاوف جدية حول المشروع بحيث أنه طلبت الفحص والتفتيش على تصميم ودراسات السد، ومن أجل تهدئة المخاوف ولكن نفت إثيوبيا هذا المطلب مالم تتنازل مصر عن حق الفيتو على توزيع المياه[65].

وبعد لقاء بين وزراء المياه من مصر والسودان وأثيوبيا في مارس 2012 قال الرئيس السوداني البشير إنه يؤيد بناء السد[66].

تم التوقيع على معاهدة النيل التي وقعتها الدول المتشاطئة العليا في عام 2010 ولكن إتفاق التعاون الإطاري لم يوقع من خلال مصر أو السودان نظراً لأن ينتهك معاهدة 1959 التي تعطي حقوق حصرية لمصر والسودان في مياه النيل[67].

لكن الوضع الذي رسمته اتفاقية 1959 في هذا المضمار قد تغير تماماً بانفصال جنوب السودان وميلاده كدولة مستقلة في يوليو 2011 وقد دار ومازال يدور جدل قانوني مكثف حول إلزامية اتفاقية 1959 على دولة جنوب السودان، ولكن لابد من الإشارة هنا إلى تجربة حفر قناة جونجلي أوضحت أن مسائل هذه القنوات لم تكن لتحكمها الاتفاقيات بل تخضع لعوامل أساسية وأمنية ودينية واجتماعية محلية في غاية التعقيد.

كما لابد من التذكير أن اتفاقية السلام الشامل التي تم التوقيع عليها بين حكومة السودان الحركة الشعبية لتحرير السودان في 9 يناير 2005 كانت قد تركت كل ما يختص بمياه نهر النيل في يد الحكومة المركزية في الخرطوم، لكن رغم هذا فقد قامت جوبا باستلام زمام المبادرة في مسائل مياه النيل كلياً من بداية وخلال فترة الست سنوات الانتقالية خصوصاً مسألة إكمال قناة جونجلي رغم اعتراض حكومة جنوب السودان مراراً وتكراراً على إكمال القناة[68].

في الوقت الذي تمر فيه مصر بمرحلة خطيرة شديدة الحساسية منذ ثورة 25 يناير 2011 وصولاً إلى أحداث 30 يونيو 2013 تتعاظم التحديات الإقليمية التي تواجه السياسة الخارجية المصرية حيث تضعف قدرة الدولة على مواجهة هذه التحديات بحكم الانشغال بمصير الوطن والانكفاء على الهم الداخلي، ومن الناحية العملية أقدمت إثيوبيا على تدشين حجر الأساس لسد النهضة في 12 أبريل 2011 مستغلة الوقت الذي كانت فيه مصر منشغلة بإعادة بناء نظامها السياسي من جديد عقب الثورة المصرية، ثم شكلت لجنة ثلاثية تضم مصر والسودان وإثيوبيا وبعض الخبراء الدوليين للنظر في الأضرار المتوقعة من بناء السد على كل من مصر والسودان، واستمرت إثيوبيا في أعمال البنية

التحتية وقامت بتحويل مجرى النيل الأزرق تمهيداً لبدء منشآت السد دون انتظار تقرير اللجنة.

الأمر الذي أثار قلق المصريين وتوتر الرأي العام المصريين أن يحجب هذا السد عن المصريين مياه النهر التي قامت عليه حضارتهم منذ فجر التاريخ[69].

أنشأت مصر وإثيوبيا والسودان لجنة دولية من الخبراء لمراجعة وتقييم تقارير دراسة السد وتتألف اللجنة من 10 أعضاء 6 خبراء من 3 دول و 4 خبراء دوليين في مجالات الموارد المائية والنمذجة الهيدلولوجية وهندسة السدود الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وعقد الفريق اجتماعه الرابع في أديس أبابا في نوفمبر 2012 واستعرض وثائق حول الأثر البيئي للسد وقاموا بزيارة الموقع وقد قدموا تقريرهم الأولي إلى الحكومات المعنية في نهاية مايو 2013 وعلى الرغم من أن التقرير الكامل لم يتم عرضه علناً ولن يكون حتى يتم مراجعته من قبل حكومات مصر وإثيوبيا على السفراء وإدراج تفاصيل الإفراج عنهم، قالت الحكومة الإثيوبية أنه وفقاً للتقرير "أن تصميم السد يستند على المعايير والمبادئ الدولية" من دون تسمية تلك المعايير والمبادئ وقالت أيضاً أن السد "يقدم فائدة عالية لجميع الدول الثلاث ولن يسبب ضرراً كبيراً على كل من البلدان المتشاطئة ووفقاً للحكومة المصرية فإن التقرير "أوصي بتغيير وتعديل أبعاد وحجم السد"[70].

في 3 يونيو 2013 في حين مناقشة تقرير الفريق الدولي من الخبراء مع الرئيس المصري السابق محمد مرسي اقترحت القيادات السياسية في مصر طريق لتدمير السد، بما في ذلك دعم للمتمردين المناهضين للحكومة دون علم هؤلاء في الاجتماع نقل المناقشة على الهواء مباشراً إثيوبيا طلبت من السفير المصري شرح الاجتماع اعتذر كبير مساعدي مرسي لـ"الإحراج غير المقصود"

وأخرجت الحكومة بياناً يشجع على حسن الجوار والاحترام المتبادل والسعي لتحقيق المصالح المشتركة دون إيذاء أي من الطرفين الآخرين وصرح مساعد لرئيس الوزراء الأثيوبي أن مصر هي "يحق لك اليوم الحلم" واستشهد بالماضي بمحاولة زعزعة استقرار إثيوبيا ورد مرسي يعتقد أنه من الأفضل للدخول إثيوبيا بدلاً من محاولة لإجبارهم ومع ذلك في 10 حزيران عام 2013 وقال كل الخيارات مفتوحة لأن "الأمن المائي في مصر لا يمكن أن ينتهك على الإطلاق" موضحاً أنه "لا يدعو إلى الحرب" ولكن أنه لن يسمح إمدادات المياه لمصر أن تكون المهددة بالانقراض[71].

اتفاقية عنتيبي:

وفي بيان لها في يونيو 2013 قالت وزارة الخارجية الإثيوبية: إن تصديق مجلس النواب الشعبي الإثيوبي على الاتفاقية الإطارية التعاونية لدول حوض النيل والمعروفة باسم "اتفاقية عنتيبي" يعتبر خطوة مهمة باتجاه يحقق الاستخدام العادل لمياه النيل وإثيوبيا التي أصبحت أول دولة تصدق على هذه الاتفاقية وأضافت وزارة الخارجية الإثيوبية، أن اتفاقية عنتيبي تدعو إلى إقامة مفوضية لمياه النيل لدى تصديق برلمانات ست دول على الأقل من دول حوض النيل وأن هذه المفوضية ستكون مكلفة بمراقبة الاستخدام العادل لمياه النيل وتؤكد على التطبيق العادل لحقوق ومهام الدول الموقعة، مشيرة إلى أن الاتفاقية الإطارية تعد أول معاهدة متعددة الأطراف تم التفاوض عليها شكل ناجح برعاية مبادرة حوض النيل.

ويأتي تصديق الدول الست من دول حوض النيل على اتفاقية "عنتيبي" لتصبح نافذة على دول حوض النيل ككل وهذا القرار أزعج مصر[72].

تضم اتفاقية "عنتيبي " ثلاثة عشر بنداً، بينها بند "الانتفاع المنصف والمعقول" والذي أثار جدلاً بين دول وقعت وأخرى رفضت التوقيع.

هذا البند ينص على أن دول حوض النيل تنتفع انتفاعاً منصفاً ومعقولاً من موارد مياه المنظومة المائية لنهر النيل على وجه الخصوص الموارد المائية التي يمكن تطويرها بواسطة دول مبادرة حوض النيل وفق رؤية لانتفاع معقول، آخذين في الاعتبار دول المبادرة، بما فيها المخاوف حول حماية الموارد المائية، وكل دولة من دول المبادرة لها حق الانتفاع من الموارد المائية للمنظومة المائية لنهر النيل، كما تنص الاتفاقية على "ضمان الاستخدام المنصف والمعقول لموارد المنظومة المائية لنهر النيل، على أن تأخذ دول المبادرة في اعتبارها الظروف المتعلقة بالموارد، بما فيها محدوديته" بموجب هذه البنود قررت مصر في يونيو 2010 عدم المشاركة في فعاليات مبادرة حوض النيل بكافة أنشطتها نتيجة توقيع دول الحوض على الاتفاقية الإطارية "عنتيبي" المتفق عليها من معظم دول الحوض ماعدا مصر والسودان والتي اشترطت وقتها تعديل (3) بنود ووضع نص صريح في البند رقم (14) الخاص بالأمن المائي بعدم المساس بحصتها من مياه النيل وحقوقها التاريخية والاستعمارية التي أجحفت في حقوق دول حوض النيل كافة بما فيها السودان[73].

اتفاقية عنتيبي وقعت عليها خمس دول هي (إثيوبيا – ورواندا – تنزانيا – كينيا وأوغندا ورفضتها مصر والسودان لأنها تنهي الحصة التاريخية للبلدين؛ **وفيما يلي نص الاتفاقية**[74]:

➢ **الباب الأول:**

الإطار الحالي للاتفاقية الإطارية تطبق لتحقيق التنمية والحماية والحوار حول إدارة موارد نهر النيل وموارده وإنشاء مؤسسات كآلية للتعاون بين دول حوض النيل.

➢ **الباب الثاني:**

تعريفات لأغراض الاتفاقية الإطارية للتعاون:

أ. حوض النيل يقصد به الامتداد الجغرافي لنهر النيل.

ب. يستخدم هذا التعريف كمرجعية بيئية وللحماية والحوارية من أجل التنمية.

ج. الإطار يقصد به الاتفاقية الحالية للتعاون الإطاري.

د. دول مبادرة نهر النيل أو دول المبادرة يقصد بها الدول الأعضاء في الاتفاقية الإطارية.

ه. المفوضية يقصد بها مفوضية مبادرة نهر النيل المنشأة بموجب الفقرة (3) من هذه الاتفاقية الإطارية.

و. الأمن المائي يقصد به حق دول المبادرة في الاستخدام الآمن للمياه في مجالات الصحة، الزراعة، الثروة الحيوانية، الحماية البيئية.

➢ **الباب الثالث:**

المبادئ العامة:

✍ **النظام: نهر النيل ومياهه يجب حماية استخدامها وتنميتها وفقاً للمبادئ العامة الآتية:**

1. التعاون.
2. التنمية المستدامة.

3. التابعية.

4. الاستخدام وفقاً للاتصاف والمعقولية.

5. الحد من الإضرار بالدول.

6. حق دول المبادرة في استخدام المياه داخل حدودها

7. الحماية والحوار.

8. المعلومات المرتبطة بالخطوات التخطيطية.

9. مصلحة المجتمع.

10. تبادل المعلومات والبيانات.

11. البيئة وتأثيراتها على التقييم والتقويم.

12. الحلول السلمية للخلافات.

13. المياه النقية والموارد الثمينة.

14. الماء لديه قيمة اقتصادية واجتماعية.

15. الأمن المائي.

➢ **الباب الرابع:**

الانتفاع المنصف والمعقول: دول مبادرة حوض النيل تنتفع انتفاعاً منصفاً ومعقولاً من موارد مياه المنظومة المائية، على وجه الخصوص الموارد المائية التي يمكن تطويرها بواسطة دول مبادرة حوض النيل وفق رؤية لانتفاع معقول آخذين في الاعتبار دول المبادرة بما فيها المخاوف حول حماية الموارد المائية وكل دولة من دول المبادرة لها حق الانتفاع من الموارد المائية للمنظومة المائية لنهر النيل.

- ضمان الاستخدام المنصف والمعقول لموارد المنظومة المائية لنهر النيل ودول المبادرة تأخذ في اعتبارها الظروف المتعلقة بالموارد بما فيها محدوديتها.
- جغرافيا وهيدرولوجياً وبيئياً وكل العوامل الطبيعية المتعلقة بذلك.
- الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية التي تهم دول المبادرة.
- السكان المعتمدون على الموارد المائية في كل دولة من دول المبادرة.
- التأثيرات على استخدام الموارد المائية في الدولة والدول الأخرى من دول المبادرة.
- بما فيها الاستخدامات المتوقعة للموارد المائية.
- الحوار والحماية والتنمية والاستخدام الاقتصادي للموارد المائية والتكلفة من الخطوات التي تتخذ في التأثيرات.
- توافر البدائل لاستخدام معين مزمع أو قائم.
- مساهمة كل دولة من دول المبادرة في مياه المنظومة المائية لنهر النيل امتدادات منطقة الحماية داخل حدود كل دولة من دول المبادرة.
- بالإشارة إلى الفقرة الأولى والثانية عالية مخاوف أي دولة من دول المبادرة تبحث بروح التعاون ما تكون هناك حاجة لذلك.
- وزن كل عامل من العوامل يؤخذ بعد مقارنته مع العوامل الأخرى بما يؤدي إلى الاستخدام المصنف والمعقول على أن تجتمع كل العوامل للوصول لأسس على أساسها جميعاً.
- دول مبادرة حوض النيل يتعين عليها داخل حدودها ووفقاً لمنظومتها القانونية الحفاظ على الاستخدام المستدام للمياه في ظل الظروف المحيطة.

- دول مبادرة النيل عليها مراقبة قوانين وقواعد مفوضية نهر النيل المؤثرة على الاستخدام المنصف والمعقول[75].

➢ **الباب الخامس:**

الالتزام بعدم التسبب في ضرر جسيم:

1- دول المبادرة تستخدم الموارد المائية لمنظومة نهر النيل داخل أراضيها آخذة في الاعتبار عدم تسبب الأضرار الجسيمة لدول الحوض الأخرى.

2- في حالة إحداث دول من دول المبادرة لضرر كبير بدول أخرى من دول المبادرة وفي غياب الاتفاق على هذا الاستخدام عليها اتخاذ جميع التدابير اللازمة آخذة في الاعتبار الأحكام الواردة في المادة (4) وذلك بالتشاور مع الدولة المتضررة من أجل إزالة الضرر أو تخفيفه وعند الاقتضاء مناقشة التعويض.

➢ **الباب السادس:**

الحماية والمحافظة على حوض النيل ونظامه الأيكولوجي:

1- حماية ورفع جودة المياه من خلال مبادرة حوض النيل.

2- الحد من إدخال المبيدات أو الأشياء الجديدة على النظام الأيكولوجي لحوض نهر النيل.

3- حماية التنوع الإحيائي في حوض النيل.

4- حماية الأراضي الجافة في حوض النيل.

5- ترميم وإعادة تأهيل قواعد الموارد المائية.

6- دول مبادرة حوض النيل عبر مفوضية حوض النيل عليها اتخاذ خطوات لتنسيق علاقاتها الخارجية[76].

➢ الباب السابع:

تبادل المعلومات والبيانات:

1- إعمالاً لتعاونهم بشأن استخدام وتطوير حماية حوض نهر النيل يتعين على دول حوض نهر النيل تبادل المعلومات والبيانات ذات صلة حينما كان ذلك ممكناً ويسهل استخدامها للدول ذات الصلة.

2- في حالة تقدم إحدى دول الحوض بطلب معلومات أو بيانات متوفرة لدى دول أخرى عليها الاستجابة الكاملة لتوفير هذه المعلومات، وفي حالة وجود تكلفة على الدولة الطالبة تحمل التكلفة.

3- تنفيذاً لمطلوباتها تحت الفقرة (1) ودول مبادرة حوض النيل اتفقت على مراقبة إجراءات تطوير مفوضية حوض النيل.

➢ الباب الثامن:

1- اتفقت دول مبادرة حوض النيل على تبادل المعلومات والبيانات عبر مفوضية حوض النيل.

2- دول مبادرة حوض النيل ستراقب القواعد التي تضعها مفوضية حوض النيل لتبادل المعلومات والبيانات.

➢ الباب التاسع:

تقييم الأثر البيئي والحسابات:

1- التدابير المزمع اتخاذها وقد يكون لها آثار سلبية كبيرة يتعين على دول الحوض في مرحلة مبكرة إجراء وتقييم شامل لتلك الآثار فيما يتعلق بأراضيها وأراضي دول حوض النيل الأخرى.

2- المعايير والإجراءات لتحديد ما إذا كان للنشاط آثار بيئية ضارة كبيرة توضع من قبل مفوضية حوض النيل.

3- حيث تقتضي الظروف ذلك، وفقاً للمعايير التي وضعتها مفوضية حوض نهر النيل ودول الحوض التي نفذت تدابير من النوع المشار إليه في الفقرة (1) إجراء مراجعة للآثار البيئية لتلك التدابير.

4- على المفوضية أن تأخذ في الاعتبار التشريعات الوطنية لدول الحوض يجب أن تضع معايير لمراجعة التدابير القائمة في تاريخ نفاذ الاتفاق الإطاري.

5- يجوز لدول حوض النيل إجراء مراجعة شاملة للتدابير القائمة في تاريخ نفاذ هذا الإطار.

➢ الباب العاشر:

التبعية في مجال حماية وتطوير حوض النهر في تخطيط وتنفيذ المشروعات وفقاً لمبدأ التبعية في المادة المنصوص عليها في المادة (3) **يتعين على دول حوض النيل اتخاذ الإجراءات الآتية:**

أ. السماح لجميع الدول التي يمكن أن تتأثر بذلك المشروع في الدول المعنية المشاركة بطريقة مناسبة في عملية التخطيط والتنفيذ.

ب. بذل كل جهد ممكن لتنسيق المشروع أو أي اتفاق مع الاتفاق الإطاري في نطاق الحوض.

➢ الباب الحادي عشر:

الوقاية والتخفيف من الظروف الضارة، يجُب حوض النيل والدول منفردة أو مجتمعة عند الاقتضاء من خلال تقاسم التكاليف من قبل الدولة أو دول حوض النيل التي يمكن أن تتأثر وبذل كل جهد ممكن لاتخاذ جميع التدابير

المناسبة لمنع أو تخفيف الشروط المتعلقة بمنظومة نهر النيل والتي قد تكون ضارة بدول الحوض الأخرى سواء ناتجة عن سلوك بشري أو لأسباب طبيعية مثل ظروف الفيضانات والأعشاب المائية الغازية والأمراض التي تنقلها المياه.

➢ الباب الثاني عشر:

حالات الطوارئ:

1- لأغراض هذا الحكم حالة الطوارئ "تعني الحالة التي تسبب أو تشكل تهديداً وشيكاً أو تسبب في ضرر جسيم لدول حوض النيل أو لدول أخرى وتنتج فجأة عن أسباب طبيعية مثل الفيضانات والانهيارات الأرضية أو الزلازل.

2- لا يجوز للدولة في حوض النيل الإبطاء في إخطار الدول الأخرى التي يحتمل أن تتأثر به دائما عليها الإسراع بكل السبل المتاحة بإخطار المنظمات الدولية المختصة بكل طارئ.

3- على الدولة التي ينشأ داخل أراضيها طارئ التعاون مع الدول النامية المحتمل أن تتأثر به ومع المنظمات الدولية المختصة عند الاقتضاء لاتخاذ التدابير العملية.

➢ الباب الثالث عشر:

"حماية حوض النيل والمنشآت ذات الصلة في حالة النزعات":

لمنظومة نهر النيل والمنشآت ذات الصلة والمرافق وغيرها من الأعمال وكذلك المنشآت التي تحوي قوى خطرة في حوض نهر النيل حق التمتع بالحماية التي تمنحها مبادئ وقواعد القانون الدولي المنطبقة في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية ولاسيما قواعد القانون الدولي ويجب ألا تستخدم في انتهاك هذه المبادئ العامة[77].

اتفاق إعلان النوايا بين مصر والسودان وإثيوبيا 2015:

تقديراً للاحتياج المتزايد لجمهورية مصر العربية، جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية وجمهورية السودان لمواردهم المائية العابرة للحدود وإدراكاً لأهمية نهر النيل كمصدر الحياة ومصدر حيوي لتنمية شعوب مصر وإثيوبيا والسودان، **ألزمت الدول الثلاث أنفسها بالمبادئ التالية بشأن سد النهضة**[78]:

1. **مبدأ التعاون:**

- التعاون على أساس التفاهم المشترك والمنفعة المشتركة حسن النوايا والمكاسب للجميع ومبادئ القانون الدولي.
- التعاون في تفهم الاحتياجات المائية لدول المنبع والمصب بمختلف مناحيها.

2. **مبدأ التنمية التكامل الإقليمي والاستدامة:**

الغرض من سد النهضة هو توليد الطاقة، المساهمة في التنمية الاقتصادية، الترويج للتعاون عبر الحدود والتكامل الإقليمي.

3. **مبدأ عدم التسبب في ضرر ذي شأن:**

- سوف تتخذ الدول الثلاث كافة الإجراءات المناسبة لتجنب التسبب في ضرر ذي شأن خلال استخدامها للنيل الأزرق/ النهر الرئيسي.
- على الرغم من ذلك ففي حالة حدوث ضرر ذي شأن لإحدى الدول فإن الدولة المتسببة في ذلك في إحداث الضرر عليها اتخاذ كافة الإجراءات لتخفيف أو منع هذا الضرر.

4. مبدأ الاستخدام المنصف والمناسب:

- سوف تستخدم الدول الثلاث مواردها المائية المشتركة في أقاليمها بأسلوب منصف.
- أخذ كافة الدول الثلاثة لكافة العناصر الاسترشادية لضمان الاستخدام المنصف:

أ. العناصر الجغرافية والجغرافية المائية والمناخية والبيئية وباقي العناصر.

ب. الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لدول الحوض.

ج. السكان الذين يعتمدون على الموارد المائية.

د. تأثيرات استخدام أو استخدامات الموارد المائية في إحدى الدول على الدول الأخرى.

ه. الاستخدامات الحالية والمحتملة للموارد المائية.

و. عوامل الحفاظ والحماية والتنمية.

ز. مدى توافر البدائل ذات القيمة المقارنة.

ح. مدى مساهمة كل دولة من دول الحوض في نظام النهر.

ط. امتداد نسبة مساحة الحوض داخل الإقليم.

5. مبدأ التعاون في الملء الأول وإدارة السد:

أ. تنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية واحترام المخرجات النهائية للتقرير الختامي للجنة الثلاثية للخبراء حول الدراسات الموصى بها.

ب. تستخدم الدول الثلاث، بروح التعاون، والمخرجات النهائية للدراسات المشتركة الموصي بها في تقرير لجنة الخبراء الدولية والمتفق عليها من جانب اللجنة الثلاثية للخبراء **بغرض**:

- الاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد الملء الأول لسد النهضة والتي تشتمل كافة السيناريوهات المختلفة.
- الاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد التشغيل السنوي لسد النهضة والتي يجوز لمالك السد ضبطها من وقت لآخر.
- إخطار دولتي المصب بأي ظروف غير منظورة أو طارئة تستدعي إعادة الضبط لعملية تشغيل السد.
- إنشاء آلية تنسيقية مناسبة فيما بينهم لضمان استمرارية التعاون والتنسيق حول تشغيل سد النهضة من خلال الوزارات المعينة.

6. **مبدأ بناء الثقة:**

سيتم إعطاء دول المصب الأولوية في شراء الطاقة المولدة من سد النهضة.

7. **مبدأ تبادل المعلومات:**

سوف توفر مصر والسودان وإثيوبيا بالبيانات والمعلومات اللازمة لإجراء الدراسات المشتركة وذلك بروح حسن النية.

8. **مبدأ أمان السد**: تنفيذ توصيات اللجنة المتعلقة بأمان لسد النهضة:

تستكمل إثيوبيا بحسن النية التنفيذ الكامل للتوصيات الخاصة بالأمان.

9. **مبدأ السيادة ووحدة إقليم الدولة.**

10. **مبدأ التسوية السلمية للمنازعات:**

تقوم الدول الثلاث بتسوية منازعاتهم الناشئة عن تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق بالتوافق من خلال المشاورات أو التفاوض وفقاً لمبدأ حسن النوايا.

اتفاق المبادئ الذي تم توقيعه بين مصر وإثيوبيا والسودان في الثالث والعشرين من مارس 2015 بشأن "سد الألفية الكبير" أو سد النهضة الإثيوبي[79] أثار الكثير من الجدل فلم تستطيع هذه الوثيقة أن تطمئن الرأي العام المصري إزاء أهم قضاياه وانشغالاته الأساسية ألا وهي ضمان تدفق نهر النيل بمستوياته الحالية من المياه وتحجيم مستوى التهديدات الوجودية للشعب المصري الذي يعيش على أرض صحراوية في مجملها.

ومع إدراك أن مصر حكومة وشعباً تدعم حق الشعب الإثيوبي في التنمية، فإن على قاعدة "لا ضرر ولا ضرار" طبقاً لذلك يمكن التمييز بين موقفين في مصر: الأول هو المستوى الرسمي أي الدولة المصرية بأجهزتها التنفيذية المختلفة، والثاني: هو الرأي العام والخبراء المستقلون على المستوى الرسمي يمكن القول أن بنود اتفاق المبادئ قد تكون لبت احتياجات الحكومة على نحو كبير في سعيها إلى اكتساب التأييد الجماهيري المطلوب في هذا الوقت بالذات نظراً إلى مواجهة هذه الحكومة ذاتها تحدياً إرهابياً لا يستهان به خصوصاً أن ملف المياه والأمن المائي المصري هو مسئولية الحاكم المصري إزاء شعبه في تعاقد ممتد منذ فجر التاريخ ويتحدد على أساسه الوزن السياسي لهذا الحاكم وحجم ثقله الجماهيري.

أما على مستوى العلاقات الثنائية بين مصر وإثيوبيا فقد أزال هذا الاتفاق صورة ذهنية سلبية كان قد رسخها اجتماع معلن للرئيس السابق محمد مرسي مع بعض قادة الأحزاب السياسية في مصر بتاريخ 3 يونيو 2013 حول "سد النهضة الإثيوبي الكبير" تورط فيه بعض قيادات الأحزاب بالإفصاح عن جهالة سياسية وذهنية عدوانية راهنت على استخدام الحل العسكري ضد إثيوبيا أو تهديد أمنها القومي عبر العمل على تفتت وحدتها الوطنية، وفي المقابل دعم

التوجه التعاوني المصري إزاء إثيوبيا مجمل أداء الحكومة المصرية بعد الثلاثين من يونيو 2013 الذي توج بخطاب الرئيس السيسي في البرلمان الإثيوبي[80].

عاد ملف اقتسام مياه نهر النيل ليحتل المقدمة في اهتمامات السياسيين وخبراء المياه والطاقة ووسائل الإعلام، خصوصاً بعد أن قطعت أثيوبيا شوطاً كبيراً في بناء "سد النهضة"، وقد جرت أكثر المناقشات حول هذا الأمر الحيوي الذي يؤثر في بقية دول حوض النيل خصوصاً دولتي المصب (مصر والسودان) في الخرطوم والقاهرة ولطالما تباينت الرؤى حول إيجابيات السد وسلبياته على هذه الدولة أو تلك وأخيراً توصلت حكومات مصر والسودان وإثيوبيا إلى اتفاق عام هدأ الاختلافات ولكن لا يزال الحوار محتدماً[81].

انشغال الساسة والخبراء المصريين وعامة الشعب بتأثير سد النهضة الإثيوبي في بلادهم له أسبابه المقنعة فيرى بعضهم أن قيام السد وتخزين المياه بكميات كبيرة بالقرب من الحدود السودانية ربما يؤديان إلى خفض كبير في منسوب المياه في بحيرة ناصر الواقعة خلف السد العالي، ما يؤثر بالتالي في نصيب مصر من المياه ويقلل من الري وإنتاج الكهرباء، ما دعا الخبراء إلى القول أن هذا الاتفاق الثلاثي لا يعد كافياً من منظورهم وذلك لعدد من الأسباب من بينها معامل الأمان في السد.

المبحث الثالث

دور الدبلوماسية المصرية وأزمة سد النهضة والرؤية المستقبلية

لقد تطور العمل الدبلوماسي عبر مراحل عدة، يمكن أن نوجزها في أربع مراحل هي[82]:

المرحلة الأولى: العصور الأولى الدبلوماسية: وهي تتعلق بالاتصالات الدبلوماسية في الحضارات القديمة في مصر ـ الفرعونية وحضارة اليونان والرومان والصين والهند وتتميز إلى الحضارة الإسلامية وتتسم المهمة الدبلوماسية في تلك المرحلة بأنها مهمة مؤقتة،وذات هدف معين، مثل عقد اتفاق كما حدث في معاهدة رمسيس الثاني وحاوتوليس الثالث ملك الحثيين عام 1275 ق.م وكذلك المبعوثين الدبلوماسيين الذين بعث بهم الرسول محمد ﷺ لنشر الإسلام وسافروا إلى فارس وبيزنطة ومصر وغيرها وكذلك الاتصالات بين هارون الرشيد وشارلمان.

المرحلة الثانية: مرحلة المدرسة الفرنسية في الدبلوماسية: مرحلة وضع أسسها الكاردينال ريتشيلو *Richeli* وسارت على نهجها أوربا خلال ثلاثة قرون هذه الدبلوماسية اتسمت بالكياسة والاستمرارية والتدرج وأنها أعطت أهمية للمعرفة والخبرة.

المرحلة الثالثة: بدء ظهور الدبلوماسية العلنية: بعد الحرب العالمية وإعلان الرئيس الأمريكي ويلسون مبادئه الأربعة عشر وانتقاد الدبلوماسية السرية وهنا بدأ يظهر تأثير الرأي العام وإن فرق الباحثون بين الدعوة لعلانية المعاهدات

الدولية ومن ثم تسجيلها في عصبة الأمم، ثم في الأمم المتحدة وبين كيفية الوصول للمعاهدة، ضرورة توافر عنصر السرية تجنبا لضغط الرأي العام، الذي قد يؤدي إلى جمود موقف المتفاوضين ومن ثم صعوبة الوصول إلى حل.

المرحلة الرابعة: دبلوماسية المؤتمرات والمنظمات الدولية: وقد برزت هذه الدبلوماسية مع بداية القرن العشرين، وإن كانت إرهاصاتها سابقة على ذلك إلا أنها ارتبطت أساسا بالتنظيم الدولي المتمثل في عصبة الأمم ثم الأمم المتحدة، وقد اتسمت هذه المرحلة بتشعب في مجالات العمل الدبلوماسي.

وتمثل دراسة العلاقات السياسية والاقتصادية في منطقة حوض نهر النيل أهمية كبرى في ضوء الظروف والمعطيات الإقليمية والدولية المعاصرة وما تمليه من تغليب اتجاهات التعاون على اتجاهات الصراع ويعتبر نهر النيل واحد من أكبر الأنهار الدولية على مستوى العالم وهو يمر بأراضي عشر دول أفريقية من تنزانيا – بوروندي – رواندا – كينيا – أوغندا – الكونغو الديمقراطية – إثيوبيا – إريتريا – السودان – مصر وتبلغ مساحة حوض النيل حوالي 2.9 مليون كم مربع تمثل 10٪ من مساحة أفريقيا ويمر بعدة أقاليم مناخية تبدأ من الجنوب في المنطقة الاستوائية حتى الشمال في إقليم البحر المتوسط المعتدل.

ويكتسب نهر النيل أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة لإجمالي الدول الواقعة عليه خاصة بالنسبة لدولتي المصب (مصر والسودان) ونظراً لطبيعة النهر فإنه أصبح من الصعب على الدول العشر المشتركة فيه عقد اتفاقيات ثنائية فيما بينها دون أن تأخذ في الاعتبار مصالح الدول الأخرى[83].

الدور الدبلوماسي التفاوضي:

وصلت محادثات سد النهضة الإثيوبي بين مصر والسودان وإثيوبيا إلى مرحلة حرجة بإصرار حكومة أديس أبابا على مواصلة أعمال البناء دون

انتظار نتائج الدراسات الفنية التي من شأنها تحديد آثار بناء السد على مصالح دولتي المصب، على الرغم من أن التقارير والدراسات الفنية الأولية تلمح إلى أن سد النهضة الإثيوبي يحمل في طياته العديد من المخاطر والتداعيات السلبية على الأمن المصري من ناحية وعلى أمن إقليم حوض النيل بشكل عام من ناحية أخرى.

إذ توجد بعض الاتجاهات لدى مراكز البحوث تؤكد أن رغبة إثيوبيا في التحكم بمياه النيل يمكن أن تكون مدخلاً لإشعال الصراعات بين دول الحوض وعلى سبيل المثال أوضح تقرير لخبراء مجموعة حوض النيل بجامعة القاهرة أن سد النهضة مبالغ في حجمه وارتفاعه، كما أن كفاءته في توليد الكهرباء متدنية، ولا تبرر هذا الحجم وإيراداته المالية من بيع الكهرباء قد لا تغطي تكاليفه، بما يشير إلى أن الهدف من سد النهضة هو تحكم إثيوبيا في مياه النيل وتدعم قدرتها على تنفيذ سلسلة السدود الأخرى المزمع إنشاؤها على النيل الأزرق وعلى نهري السوباط وعطبرة[84].

بالرغم مما قد يعتقده البعض من عدم أهمية الدور التفاوضي الدبلوماسي إلا أنه يمثل جزءاً مهما في دعم مصر لمبادرة حوض النيل؛ **وتتلخص الدبلوماسية المائية المصرية في النقاط التالية**[85]:

1- الاستخدام الأمثل لمياه النيل وتنمية موارده بالتعاون المستمر مع دول حوض النيل من خلال الالتزام بقواعد القانون الدولي في استخدام المياه واحترام ما تقره الاتفاقيات الدولية والمعاهدات الخاصة بنهر النيل ومصالح الدول النيلية الشقيقة التي تشارك مصر في الانتفاع بمياه النهر.

2- الزيارات المستمرة والمتواصلة لعواصم حوض النيل والتي تتم في سياق مبادرة دول حوض النيل وتحقق المصلحة العامة للدول العشر.

3- تأكيد مصر من خلال الزيارات المستمرة على تمسكها بالمبادرة الجديدة لتنمية موارد النهر لصالح شعوبه.

4- الاجتماعات واللقاءات الدورية سواء بين دول حوض النيل العشر أو بين دول النيل الأزرق الثلاث بما يتيح الاتفاق مع رؤى ووجهات نظر مشتركة.

5- التعاون بين دول حوض النيل في ظل المبادرة هو جزء من منظومة متكاملة ومستمرة تتحقق بأسلوب منهجي وعلمي يعتمد على الرؤية المستقبلية.

ولقد كانت لهذه الدبلوماسية المصرية أفضل النتائج خلال الفترة الأخيرة والدليل على ذلك تجربة مصر في إدارة الموارد المائية خلال المؤتمر الدولي للموارد المائية في المناطق شبه الجافة والذي عقد في البرازيل أكتوبر 2004 لتبادل الخبرات في مجالات الموارد المائية.

من الواضح أن أبعاد الأزمة السياسية والاقتصادية في تداخل مستمر خاصة في ظل عدم وجود إطار قانوني واضح يتيح للأطراف المتنازعة فرصة الاحتكام لمبادئ القانون الدولي ومن ثم ترتب على ذلك أن ازدادت خطورة هذه الأزمة.

ومن ثم فإن التعرض لكيفية مواجهتها لابد أن يأخذ في الاعتبار عاملين أساسيين هما:

أ. إن إستراتيجية المواجهة تتوقف على طبيعة الموقف المحتمل للأزمة.

ب. أن لهذه الإستراتيجية عناصر وركائز أساسية سواء على المستوى المؤسس أو على مستوى التعامل.

ويمكن أن نلخص هـذه الإسـتراتيجية المصـرية في إدارة ملـف أزمـة حوض النيل في الآتي:

1- الموازنة بين أساليب العمـل التفـاوضي الجماعـي متعـدد الأطـراف مـن ناحية والتركيز على العمل الثنائي مع كـل دولـة عـلى حـده مـن ناحيـة أخرى.

2- مـن الناحيـة السياسـية والدبلوماسـية كـان لابـد مـن تطـوير بعـض السياسات تتناسب وظروف كل دولـة ومواقفهـا فعملـت مصر- عـلى تشجيع حول حوض النيل المعتدلة على مواصلة تمسكها بمواقفها.

3- تحديد الأهمية النسبية للمصالح المائية لكل دولة من دول حوض النيـل بين مجمل المصالح الوطنية الإستراتيجية لهذه الدولة، فبينما تمثل المصالح المائية لمصر والسودان مصلحة حيوية قصوى فإن الأمر يختلـف ولـيس كباقي دول حوض النيل الأقل اعتماداً على مياه النيل.

4- تقوم الإستراتيجية المصـرية عـلى بنـاء التحالفـات الإقليميـة وتوثيـق التحالف مع السـودان والعمـل معـا كجهـة واحـدة بحكـم المصـلحة المشتركة بين البلدين باعتبارهما بلدي المصب الرئيسيين.

5- تستند مصر في إستراتيجيتها تجاه دول حـوض النيـل عـلى مكـون دولي فالموقف المصري من النـواحي القانونيـة والسياسـية والتنمويـة يحظـى بدعم الأطراف الدولية.

6- تقوم الإستراتيجية المصرية على تحقيق التعاون المائي فهنـاك أطروحـات لمشروعات مشتركة بين مصر وإثيوبيا والسـودان حيـث تمثـل السـودان جانباً مهماً في هذه المشروعات وهناك احتمالات كبيرة لتوليـد الكهربـاء بين هذه الدول[86].

شهدت منطقة حوض النيل عددا من تجارب التعاون المشترك والتي لم تنجح في الوصول إلى صفة مؤسسية بين دول الحوض وفي هذا الإطار تأتي أهمية مبادرة حوض النيل الموقعة في أغسطس عام 2000 لكونها تمثل بداية تأسيس صيغة تعاقدية مؤسسية قانونية بين دول المنطقة تقوم على أساس تنموي اقتصادي يضم دول الحوض العشر من جانب وتعبر عن وجود وتطور ملحوظ يسعى إلى تلافي الإخفاقات التي شهدتها محاولات التعاون المشترك السابقة من جانب آخر وهي بذلك تعد محدداً للعلاقات المائية بين دول حوض النيل تتمحور حولها تفاعلات المرحلة الراهنة، وتهدف مبادرة حوض النيل إلى بناء الثقة بين دول الحوض في مجال المشروعات ذات المنافع المشتركة التي تشمل بناء خزانات ومشروعات الربط الكهربائي، بالإضافة إلى تطوير إدارة الإنذار المبكر للفيضانات والجفاف وأعمال الوقاية مثل مشروعات مكافحة التصحر والجفاف واستخدام المساقط لتوليد الطاقة الكهربائية في مواضع الخزانات المختلفة في أثيوبيا[87].

السياسة الخارجية المصرية مع الدول الإفريقية:

نجد أن السياسة الخارجية المصرية تجاه الدول الإفريقية تتم بصورتين هما:

أ. الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا: أنشأته وزارة الخارجية عام 1980 وبدأ نشاطه الفعلي عام 1981 ويهدف إلى تقديم المعونة للدول الإفريقية سواء من خلال إيفاد خبراء مصريين إليها في مختلف التخصصات أو تخصيص منح تدريبية في مصر لأبناء هذه الدول وأتاح الصندوق الفرص لنمو 9500 من كادرات الدول الإفريقية في التخصصات المختلفة للتدريب في مصر استفاد منها أكثر من خمسون

دولة إفريقية في مجالات عديدة أهمها الشرطة مكافحة الجريمة الزراعية والعمل الدبلوماسي وكذلك إيفاد ما يقرب من 4500 خبيراً إلى 47 دولة إفريقية في مجالات الطب – الهندسة – التنمية الصناعية، وفي عام 1992 قامت مصر بإنشاء المركز المصري للإعلام للدراسات التسويقية الأفريقية وهو أول جهة متخصصة في السوق الأفريقية وفي عام 1993 استفادت مصر على هامش القمة الأفريقية الـ 29 من أكبر تجمع اقتصادي أفريقي.

ب. الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية: هذا الصندوق أنشأته الجامعة العربية عام 1979 ومعظم خبراء هذا الصندوق من مصر حيث بلغ عدد الخبراء الذين تم إيفادهم عن طريق الصندوق 117 خبير خلال عام 1981 فضلا عن 108 منحه قدمها الصندوق لأبناء أفريقيا في الجامعات المصرية والتدريب في مراكز التدريب المصرية والأكاديمية العربية للنقل الجوي والبحري ويقوم الصندوق بجهود لها أثر كبير في دعم التعاون العربي الأفريقي وخاصة بين مصر والدول الأفريقية الأخرى[88].

يعد الانتماء الأفريقي لمصر مكوناً أصيلاً من مكونات الهوية المصرية، التي أكدت عليها الثوابت التاريخية والقواعد الدستورية والخبرات المجتمعية، في هذا السياق جاءت احتفالات مصر بيوم أفريقيا لتؤكد على هذه القواعد الثوابت في تناغم رسمي وشعبي مصري أفريقي على العديد من المستويات السياسية والدبلوماسية والرياضية، وأكد المستشار أحمد أبو زيد المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية أنه بمناسبة احتفالات وزارة الخارجية بيوم أفريقيا الموافق 25 مايو من كل عام وشنت وزارة الخارجية برنامجاً وطنياً متكاملاً لإبراز الانتماء

الأفريقي لمصر مصحوباً بحملة إعلامية في وسائل الإعلام وعلى صفحات وحسابات الوزارة على شبكات التواصل الاجتماعي للتعريف بدور مصر في دعم القضايا الأفريقية ويعد الاحتفال بيوم أفريقيا هذا العلم ذو أهمية خاصة حيث يوافق شهر مايو 2016 رئاسة مصر لمجلس الأمن من خلال عضويتها في المجلس ممثلة للقارة الأفريقية عامي 2016، 2017 ويتقاطع مع تمثيل مصر أيضا لدول الشمال الأفريقي في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي خلال الفترة من 2016 – 2018[89].

وسط حضور عالمي إقليمي عُقد في الفترة من الثاني إلى الرابع من شهر يونيو 2016 الاجتماع الوزاري لمبادرة الاتحاد الإفريقي والقرن الأفريقي حول مكافحة الاتجار في البشر وتهريب المهاجرين واجتماع كبار المسئولين الثالث برئاسة مصر بمدينة شرم الشيخ، وقد شارك في المؤتمر وفود تمثل دول: مصر وإثيوبيا وأريتريا والسودان وجنوب السودان، وتونس وليبيا والصومال وجيبوتي وممثلين عن الدول الشركاء ومن بينهم إيطاليا ومالطا والنرويج وهولندا وبريطانيا وسويسرا والسعودية وعدد من منظمات ووكالات الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوربي والمنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية لشئون اللاجئين والهيئة الحكومية، لدول شرق أفريقيا للتنمية (الإيجاد)[90].

وتؤكد مصادر معنية بملف مياه النيل اتجاه مصر للتحرك دولياً والتواصل مع الدول الأفريقية والإقليمية ذات الصلة والتأثير على صنع القرار لتوضيح خطورة الموقف الحالي بشأن سد النهضة وتداعياته على الدولة المصرية وشعبها.

لذلك لفتت المصادر إلى تنظيم حملة إعلامية دولية وتحرك دبلوماسي لكشف عدم التزام حكومة أديس أبابا بالاتفاقيات والمواثيق الدولية المنظمة

للعلاقات الدولية مع تقديم المستندات الدالة على تعنت أثيوبيا أمام مؤسسات ومنظمات التمويل الدولية[91].

إدارة جديدة بالبنك المركزي للتعاون مع أفريقيا:

قال طارق عامر محافظ البنك المركزي أن هناك توجها للتعاون مع دول الكوميسا، مؤكدا أن الجهاز المصرفي المصري لديه أجندة بالتعاون مع البنوك المركزية الأخرى لتفعيل مبادرة الكوميسا بما ينعكس على تنمية مؤشرات الاقتصاد الكلي والتقارب مع اقتصاديات الدول المختلفة.

وخلال اليوم الثاني من منتدى الاستثمار الأفريقي "كوميسا 2017" أن هناك اتفاقيات تمت لدراسة إنشاء عملة موحدة وسياسات موحدة عبر إجراءات طويلة الأمد.

وأن هناك بروتوكول تم توقيعه بنصف مليار دولار بالتعاون مع البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد "أفريكسيم بنك" لصالح بنك تنمية الصادرات المصرية يشير لوجود توجه للتوسع بصورة أكبر لدعم الصادرات المصرية[92].

ويضيف الخبير المصرفي هاني أبو الفتوح أن مصر ترتبط مع الدول الأفريقية بنحو (32) اتفاقية استثمارية ثنائية إلى جانب العديد من مذكرات التفاهم التي أبرمتها الهيئة العامة المصرية للاستثمار مع نحو (12) وكالة أفريقية لترويج الاستثمار ويقدر حجم التبادل التجاري مع أفريقيا بين 4 و 5 مليارات دولار منها 2 مليار مع دول الكوميسا[93].

مؤتمر أفريقيا 2017 بشرم الشيخ:

وكان لمؤتمر أفريقيا 2017 دور بالغ الأهمية في التأكيد على دور مصر المحوري في تنمية الدول الأفريقية ووجود فرص استثمار حقيقية **حيث أوضح المؤتمر الآتي:**

1- أن أفريقيا تعاني من عجز في البنية التحتية بقيمة 90 مليار دولار ويجب تحويل هذا العجز إلى استثمارات من جانب الشركات المصرية.

2- ضرورة تحقيق الشمول المالي لقارة أفريقيا حيث أن المعاملات التجارية تجاوزت حاجز الـ 100 مليار دولار.

3- التأكيد على دور القطاع الخاص له دور كبير في تحقيق النمو في دول الاتحاد الأوروبي وفي أغلب دول العالم.

4- أنه يجري الآن إبرام اتفاق للتعاون الجمركي والمساعدة المتبادلة بين مصر وجيبوتي وتفعيل مذكرة الاشتراك في المعارض والأسواق الدولية بين البلدين.

5- أنه يجري الآن مناقشة إقامة مشروعات مشتركة في مجالات الصناعات الغذائية "إنشاء الطرق والمواصلات والنقل البحري وإصلاح السفن بين مصر وجيبوتي ويجري إنشاء مصنع للأسمنت ومنتجع سياحي".

6- أنه يتم بحث إجراءات فنية متعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية التي ستنعكس إيجابيا على العلاقات التجارية المصرية مع دول الغرب الأفريقي عاما وكوت ديفوار بصفة خاصة.

7- لابد من تعظيم الدور الريادي المصري في تنمية القارة السمراء ويعيدها من جديد على الخريطة الأفريقية.

8- عقد مؤتمر تجاريا مع وزيرة دولة رواندا وتم التشاور حول بعض الأمور كالمقايضة التجارية والاستثمارات المصرية داخل رواندا.

9- التركيز على الدول التي لها موانٍ مثل كينيا وتنزانيا وتم إنشاء منطقة لوجستية في كينيا على مساحة 50 ألف متر.

10- إرسال العديد من البعثات الترويجية إلى كينيا – تنزانيا – رواندا – غانا وأوغندا.

أجندة الاتحاد الأفريقي 2063:

أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي اعتزاز مصر- بانتمائها الإفريقي وإيمانها بارتباط مستقبلها بالدول الأفريقية الشقيقة مشدداً على دعم كافة جهود الاندماج الاقتصادي بين الدول الإفريقية لتحقيق أهداف أجندة التنمية الشاملة في أفريقيا 2063، وأن تحقق آمالنا في المستقبل الذي نرجوه لإفريقيا يتطلب مواصلة العمل الدؤوب الذي بدأناه هنا في شرم الشيخ بما يوفر واقعاً جديداً لأفريقيا ويضعها في المكانة اللائقة على الخريطة الاقتصادية للعالم[94].

وأهم معالم أجندة 2063 تتركز في التطلعات السبعة الواردة فيها والتي تجسد الأهداف وتبني عليها الإستراتيجيات ولكل تطلع أهدافه ومجالاته وأولوياته ويمكن تلخيص مضامينها فيما يلي[95]، ازدهار أفريقي مبني على النمو والتنمية المستدامة، **وأهداف هذا التطلع تتركز في:**

1- رفع مستوى حياة المواطنين والتعليم الجيد للمواطنين ومهارات عالية مبنية على العلم والتكنولوجيا والإبداع.

2- الصحة وتغذية جيدة للمواطنين.

3- اقتصاديات متحولة.

4- الزراعة الحديثة لزيادة الإنتاجية.

5- تسريع النمو الاقتصادي.

6- البيئة المستدامة، والمناخ المرن للاقتصاديات والمجتمعات.

7- تكامل قاري وحدة سياسية مبنية على فعاليات دور "الجامعة الأفريقية" ورؤية النهضة الأفريقية **وتهدف التطلع إلى:**

أ. الوحدة الأفريقية سواء على شكل فيدرالي – أو كونفيدرالي.

ب. مؤسسات قارية مالية ونقدية عاملة.

ج. شبكة البنية الأساسية في أفريقيا بالمعيار العالمي.

د. تطلع أفريقيا إلى الحكم الجيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وحكم القانون.

✍ **وفي ذلك ترسيخ للقيم الديمقراطية والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان.**

إحياء طريق التنمية "مصر – إفريقيا":

اتفاقيات التمويل التي وقعتها الحكومة خلال مؤتمر إفريقيا 2017 والمفاوضات التي جرت مع مؤسسات التمويل بداية لتوسيع عمل مصر في النطاق الأفريقي، وأن هناك مفاوضات مع البنك الإفريقي للتنمية والصندوق الإفريقي للتنمية وعدد من مؤسسات التمويل الدولية لدعم مشروعات مصر المرتقبة لاستصلاح الأراضي بمصر والجوار الإفريقي إضافة إلى إحياء طريق التنمية "مصر – إفريقيا" وأحياء شبكة مشروعات الطرق التي تربط مصر بوسط جنوب أفريقيا[96].

أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي أن مصر تولي اهتماماً خاصاً لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع زامبيا وخاصة مع تزايد نشاط الشركات المصرية العاملة في زامبيا في مجالات الكهرباء والاتصالات والإنشاءات وأن زيارة رئيس زامبيا لمصر تأتي بناءاً على التطور الذي يشهده التعاون بين البلدين خلال الفترة الماضية[97].

سامح شكري يزور إثيوبيا لكسر جمود المفاوضات:

توقيت زيارة وزير الخارجية المصري إلى أديس أبابا مهم ومصر تأخذ المبادرة لاستمرار المفاوضات وكسر الجمود التي حدث خلال الفترة الماضية وهناك أفكار وأطروحات سوف تطرحها مصر خلال هذه المباحثات، وأن أخذ المبادرة في هذا الوقت للقيام بزيارة يدل على مدى اهتمام مصر بهذا الملف وفرصة لطرح روشتة على الجانب الأثيوبي ويجب ألا يأخذ وقت من الجانب لدراسة هذه المقترحات الأخيرة والأمر الذي يضع تعقيدات نحن في غنى عنها.

ونحن نواجه موقف أننا وافقنا على التقرير الاستهلالي الذي أوفده لنا المكتب الاستشاري الفرنسي ونحن نواجه موقف صعب لابد أن نتعامل معه بالحكمة، وهذا سوف يتم من خلال زيارة وزير الخارجية المصري وعدم السماح باستمرار الجمهور في المفاوضات.

الموقف الإثيوبي يؤكد في مرحلة أن بناء السد من أجل توليد الكهرباء ونحن لا نعارض ذلك والتمويل لا يمكن أن يحدث إلا إذا وافق عليه دول المصب وتتعامل بمنتهى الحكمة نحن ماضين في عملية البناء والتنمية من أجل الشعب المصري[98].

وزير الموارد المائية المصري محمد عبد العاطي أهمية الوصول إلى اتفاق عادل دون المساس بحصة مصر المائية، ومصر ترتكز في المفاوضات على اتفاق

إعلان المبادئ الذي تم توقيعه قبل نحو عامين وهو الذي حدد آلية المفاوضات، إتاحة المجال أمام الإطار الفني قبل الانتقال إلى مستوى أعلى حال حدوث خلافات وخروج المفاوضات أدى على مستويات أعلى منها زيارة وزير الخارجية لأثيوبيا[99].

تحركات مصرية لكسر جمود التفاوض:

سامح شكري أمن مصر المائي لا يقبل الوعود: يجب أن تلتزم مصر وإثيوبيا والسودان بشأن الدراسات الاستشارية لملئ السد وأسلوب التشغيل كمرجع وهنا تجدر الإشارة إلى استمرار الخلاف حول التقرير المبدئي للمكتب الاستشاري يعني تعطيل استكمال دراسات تأثير السد على دولتي المصب وتجاوز الإطار الزمني المنصوص عليه في اتفاق إعلان المبادئ لاستكمال الدراسات خلال خمسة عشر شهرا وبالرجوع على اتفاق إعلان المبادئ الموقع بين مصر والسودان وإثيوبيا – مارس 2015 نجد نص المادة (5) من الاتفاق أهمية استكمال دراسات تأثير بملئ وتشغيل السد على مصر قبل البدء في ملئ وتشغيل السد وحتى تتفادى مصر إضاعة المزيد من الوقت كان لابد من طرح بدائل كل الأزمة من هذا المنطلق كان العرض المصري على إثيوبيا إشراك طرف ثالث وهو البنك الدولي لقدرته على الاستعانة بخبراء وفنيين على درجة عالية من الكفاءة[100]، ولم تكن مصر هي التي عطلت مفاوضات سد النهضة ولكن درب من الخيال أن يتصور أحد أن نستمر في طرح ذات المواقف نجد نتائج مغايرة، نحن ملتزمون باتفاق إعلان المبادئ.

ونحن نعمل من منطلق التعاون وتجاوز أي قضايا خلافية بين أثيوبيا والسودان لأن هذه القضية مرتبطة بمصالح الدول الثلاث وعند توقيع اتفاق المبادئ كانوا مدركين للمسئولية الملقاة عليهم تجاه الشعوب[101].

بينما نجد أن التعاون بين البلدين هو الطريق الأنسب لكسر جمود المفاوضات والعمل بالمصلحة المشتركة بين البلدين وجاء ذلك خلال تصريحات الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي خلال استقباله لرئيس الوزراء الأثيوبي "هيلا ميريام ديسالين" خلال اجتماعات اللجنة المشتركة الأولى على المستوى الرئاسي والتعبير عن قلق مصر من جمود المفاوضات وضرورة استكمال الدراسات المتعلقة بالسد طبقاً لاتفاق إعلان المبادئ الموقع بين مصر- وإثيوبيا والسودان خلال عام 2015 وتطمين رئيس الوزراء الإثيوبي للشعب المصري بأن أثيوبيا لن تقوم بأي عمل يؤدي إلى ضرر الشعب المصري نتيجة لبناء سد النهضة[102].

النتائج:

✍ **خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:**

1- استخدام مصر إستراتيجية المصلحة المشتركة في تعاملها مع الجانب الإثيوبي سواء إستراتيجية التكامل أو إستراتيجية تطوير التعاون من خلال عقد مؤتمرات دولية مثل أفريقيا 2017 الأجندة الأفريقية 2063 وتوسيع التعاون في مجالات عديدة والارتقاء بالتعاون. وبهذا نجيب على تساؤل أهم الإستراتيجيات المستخدمة في التفاوض بين الجانبين.

2- يوجد لدى الجانب المصري وعي كامل بأهمية التفاوض وإستراتيجياته وثقافته في مقابل تعنت من الجانب الآخر واستخدام الجانب الإثيوبي محاولات التسويف لتفويت الفرصة على الجانب المصري وأن يضعه أمام سياسة الأمر الواقع بعد ملء السد.

3- توجد نقاط عديدة يمكن استخدامها للتأثير على الجانب الآخر وتفويت الفرصة عليه وذلك بحكم الانتماء الأفريقي ويمثل ذلك أرضية مشتركة نبدأ منها التفاوض.

4- وجود محاولات عديدة من دول أخرى، تحاول إفشال العملية التفاوضية ويبدو ذلك جليا في التحركات والمشاهد السياسية من جانبها كما يتضح في سياسة قطر تجاه مصر وسياسة تركيا أيضا والسودان والشاهد تعاون السودان وتركيا وإقامة ميناء سواكن القريب من حلايب وشلاتين، وفي ذلك إجابة على التساؤلين الرابع والخامس للدراسة.

5- للدبلوماسية دور هام جدا في إدارة المفاوضات وخاصة في الأزمات الدولية والقيام بدور لا يقدر وخاصة زيارات وزراء الخارجية والوزراء المعنيين بقضية التفاوض والعملية التفاوضية.

6- لابد من مراجعة مراحل التفاوض وتقييم كل مرحلة وتجديد المفاوضين إذا لزم الأمر لذلك. وبذلك نجيب على التساؤل الثامن لأن العملية التفاوضية تحتاج إلى تقييم أثناء مراحل العملية التفاوضية.

7- الالتزام بالمعاهدات الدولية والاتفاقيات الموقعة من الجانبين المتفاوضين وعدم الإخلال بالقوانين الدولية والاتفاقات الموقعة بينهم وضرورة الالتزام بالحجج والأسانيد أثناء التفاوض. ونجيب بذلك على التساؤل الثالث بوجود حجج وأسانيد قانونية أثناء التفاوض أمر ضروري لابد أن توضحه الدولة صاحبة الحق أثناء عملية التفاوض.

8- للتفاوض دور هام جدا في حل النزاعات الدولية ولابد من الصبر أثناء التفاوض على الطرف الآخر وعدم إثبات سوء التدبير أثناء التفاوض مع مراعاة عدم قبول سياسة وإستراتيجية التسويف.

9- اختلفت إستراتيجيات التفاوض من الجانبين، الجانب المصري يستخدم إستراتيجية المصلحة المشتركة والتعاون والتكامل والنمو بينما يستخدم الجانب الأثيوبي إستراتيجية التعنت وتفويت الفرصة والتسويف في نفس الوقت، وعدم وجود ثقافة التفاوض المرن لدى الجانب الإثيوبي ونجيب بذلك على التساؤل السابع.

التوصيات :

✍ **خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات في ضوء سيناريوهين هما: سيناريو النمو والسيناريو التشاؤمي للتعامل مع أزمة سد النهضة وهما:**

أولاً : توجد مجموعة من المرتكزات التي يجب اتخاذها من جانب مصر للتعامل مع الأزمة في إطار سيناريو النمو وهي:

1. إحياء طريق التنمية "مصر إفريقيا" وتوسيع عمل مصر في النطاق الأفريقي والتعاون مع البنك الإفريقي للتنمية والصندوق الإفريقي لاستصلاح الأراضي بمصر والجوار الأفريقي وإحياء طريق التنمية وشبكة مشروعات الطرق التي تربط مصر بوسط وجنوب إفريقيا. وفي ذلك تدعيم لإستراتيجية التكامل الأفقي وتوسيع نطاق المصلحة المشتركة.
2. تفعيل أجندة الاتحاد الأفريقي 2063 والتأكيد على ارتباط مصر وانتمائها الأفريقي بالدول الأفريقية الصديقة الشقيقة ودعم كافة جهود الانتماء والاندماج الاقتصادي بين الدول الأفريقية ووجود حزمة من المساعدات التي تقدمها مصر إلى الدول الأفريقية. وفي ذلك تدعيم

لإستراتيجية التكامل الأمامي بتقديم مصر- مزايا وإمكانيات مادية وبشرية للجانب الأثيوبي.

3. الدعوة لإنشاء سوق أفريقية موحدة على غرار الاتحاد الأوروبي والدعوة لإنشاء عملة موحدة أيضا مثل "اليورو" عملة الاتحاد الأوربي وذلك من خلال منتدى الاستثمار الأفريقي "كوميسا"، ونجد وضوح لإستراتيجية تعميق العلاقة القائمة بين البلدين.
4. عقد العديد من المؤتمرات ذات الأهمية البالغة مثل مؤتمر أفريقيا (2017)، والتأكيد على دور مصر المحوري في تنمية الدول الأفريقية ووجود فرص استثمارية وتنموية حقيقية. وبذلك يتم تطوير التعاون الحالي بين الجانبين.
5. ربط كافة الدول الأفريقية بعضها البعض عن طريق إنشاء خط سكك حديدية تربط كل الدول بعضها البعض.

ثانياً: توجد مجموعة من المرتكزات الذي يجب اتخاذها من جانب مصر للتعامل مع التعنت الإثيوبي في أزمة "سد النهضة" في إطار "السيناريو التشاؤمي" وهي:

1. دعم المسار الدبلوماسي وذلك بعقد اجتماع ثلاثي لرؤساء الدول الثلاث أو وزراء الخارجية حيث أن الخلاف على التقرير الاستهلالي يتمثل فيما يعرف بخط الأساس الذي يحدد حصة مصر من المياه بـ 55.5 مليار متر مكعب وحصة الجانب السوداني 18.5 مليار متر مكعب وهذا ما يرفضه الجانب الإثيوبي ولابد من اللجوء للجانب السياسي من خلال التدخل الرئاسي.

2. تقديم شكوى إلى مجلس الأمن بالأمم المتحدة باعتبار أن سلوك السودان وإثيوبيا بشكل تهديد للسلم والأمن الدوليين لأهمية قضايا المياه وأنها تمثل محور أساس للتنمية في مصر وحياة الشعب المصري.
3. تقديم شكوى لمحكمة العدل الدولية والأمم المتحدة توضح تأثيرات السد السلبية".

لابد من اللجوء إلى الجانب القانوني للحفاظ على حقوق مصر- وعدم التهاون بها ضرورة تقديم شكوى لمحكمة العدل الدولية ومجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية وتوضيح تأثير السد السلبي على الزراعة والبيئة وتوليد الطاقة وإثبات فشل المفاوضات بسبب تعنت الجانب الإثيوبي.

4. التأكيد على ضرورة خروج التقرير الاستهلالي وتقرير اللجنة الفنية للشركة الفرنسية لتأثيرات السد للنور لأنه سوف يوضح التأثيرات السلبية للسد على دول المصب سواء تأثيرات بيئية أو فنية والجانب الأثيوبي يريد أن يضع مصر أمام سياسة الأمر الواقع ويبدأ بملء الخزان قبل التوافق على التقرير الاستهلالي.
5. تشكيل لجنة دائمة للتنسيق لتشغيل سدود الدول الثلاث تفعيل اتفاق المبادئ الذي وقعه رؤساء مصر والسودان وإثيوبيا حول السد وخاصة فيما يتعلق بالاتفاق حول قواعد الملء الأول الموجود في البند الخامس الذي ينص على التعاون في الملء الأول وتشكي للجنة دائمة من الدول الثلاث للتنسيق في تشغيل سدود الدول الثلاث.
6. القيام بعمل عسكري ضد "سد النهضة" وهذا يعتبر الحل الأخير خاصة إذا فشلت كل المساعي وإن كان هذا السيناريو مستبعدا أصلا

ولكن إذا اضطرت الحاجة لخطورة تأثير السد والنقص الشديد في حصة مصر من المياه وتأثير ذلك على الزراعة سوف يـتم اسـتخدامه في ضـوء السيناريو التشاؤمي.

المراجـع

1- زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل، أزمة سد النهضـة ، اتفاقيـات المياه – التغلغل الصهيوني – إستراتيجيات الحل، الهيئـة المصرـية العامـة للكتاب، القاهرة، 2016، ص34، نقـلاً عـن جمـال حمـدان، شخصـية مصر، الجزء الرابع، مكتبة عالم الكتب، ص43.

2- إنعام فكار، المياه وهـواجس التحـولات السوسـيو اقتصـادية في العـالم العربي (الحالة المصرية نموذجاً)، بحث في مجلة بحوث الشرق الأوسط، تصدر عن مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعـة عـين شـمس، العـدد الثامن والعشرون، مارس 2011، ص680-685.

3- أسامة الرشيدي، الإعـلام المصرـي وصـناعة الأزمـات، سـد النهضـة نموذجـاً، دراسـات إعلاميـة، المعهـد المصرـي للدراسـات السياسـية والإستراتيجية، القاهرة، 31 يوليو 2017، ص1.

4- زكي البحيري، مصر ومشكلة مياه النيل، مرجع سابق.

5- أسامة الرشيدي، الإعلام المصرـي وصـناعة الأزمـات – سـد النهضـة نموذجاً، مرجع سابق.

6- خالد فؤاد، سد النهضة، مصر وأزمة الخيارات الصعبة، المعهد المصرـي للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 4 يناير 2016.

7- شحاتة عوض، مصر وسد النهضة وثيقة الخرطوم مفاوضات إنقـاذ مـا يمكن إنقاذه، مركز الجزيرة للدراسات قطر – يناير 2016.

8- عماد حمدي، الموقف التفاوضي المصري في أزمة سد النهضة التحديات والخيارات، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (203)، 2016، ص 176 – 179.

9- محمد رياض، مصر وسد النهضة الإثيوبي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (203)، 2016، ص 68 – 75.

10- جمال ضلع، إدارة أزمة سد النهضة الإثيوبي، التداعيات والسيناريوهات، مركز الحضارات للدراسات، القاهرة، يناير 2015.

11- دينا إبراهيم، تقرير إستراتيجي، السياسة الخارجية لمصر تجاه أزمة سد النهضة الإثيوبي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية السياسية والاقتصادية، القاهرة، ديسمبر 2015.
http://democraticcac'de?

12- مي غيث، أزمة سد النهضة والأمن المائي المصري، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، 9 ديسمبر 2013.

13- محمد بن عيسى الأحمدي، التفاوض في القرآن الكريم، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة المدينة العالمية ماليزيا، 2013.

14- محمد معوض عبد الهادي، إستراتيجية تنمية الوعي التفاوضي لمواجهة مشكلات التعليم في ظل متغيرات العصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة سوهاج، 2013.

15- أحمد مجدي عبد الكريم، إستراتيجية التفاوض الدولي، دراسة نظرية مع تطبيق على المفاوضات التركية للانضمام للاتحاد الأوروبي، جامعة القاهرة، 2012.

16- أمل بكري البيلي، ورقة بحثية بعنوان: "المفاوضات في الإسلام، صلح الحديبية نموذجاً، جامعة أم درمان الإسلامية (مركز تحليل النزاعات، ودراسات الإعلام)، مقدمة في مؤتمر تأصيل العلوم السياسية 2012.

17- أحمد بدر الدين، أصول البحث العلمي ومناهجه، ط 9، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1996، ص23.

18- محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، ط2، القاهرة، عالم الكتب، 2004، ص262.

19- رشيد عمارة الزيدي – دانا محمد صالح، إستراتيجيات التفاوض الأوربية – الإيرانية حول البرنامج النووي الإيراني، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العراق، العدد الثاني، المجلد الثاني، كانون الأول، 2009، ص50.

20- حسين خلف موسى، إستراتيجيات التفاوض مع التطبيق العملي من الخبرة المصرية، التمركز الديمقراطي العربي، قسم الدراسات والعلاقات الدولية والدراسات والنظم السياسية، القاهرة، http://deMocraticac.de/?p=734

21- أحمد فهمي جلال، مهارات التفاوض، ط1 مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث في العلوم الهندسية، القاهرة، دار الكتب المصرية، 2007، ص ص 9، 10.

22- المرجع السابق، ص11.

23- رشيد عمارة الزيدي، دانا محمد صالح. إستراتيجيات التفاوض الأوربية – الإيرانية حول البرنامج النووي الإيراني، مجلة القادسية للقانون

والعلوم السياسية، العراق، العدد الثاني، المجلد الثاني، كانون الأول، 2009.

24- أحمد فهمي جلال، مهارات التفاوض، مرجع سابق، ص ص 11، 13.

25- صلاح محمد عبد الحميد، فن التفاوض والدبلوماسية، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص 67 – 68.

26- http://www.ecwregypt.org/

27- شريف محمد السماحي، إدارة التفاوض في مواجهة الأزمات الأمنية، بحث منشور بمجلة الفكر الشرطي، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول 8 يناير 2012، مركز بحوث الشرطة، القيادة العامة، الشارقة، الإمارات، ص79.

28- Young. OR. The Intermediaries: third parties in International Crisis, Princeton University Press: Princeton, 1967.

29- حسن محمد وجيه، مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 190، 1994، ص ص 80، 81.

30- Brams Steven, J. Game Theory and Politics, New York-Free Press, 1, 1975.

31- Snyder, Glenn, Prisonvers Dilemma and chickens Models in International Politices-studies quarterly, 15 March, 1971, p.p.89-87.

32- Knight, Peter, "Conspir Theories about 91" Center for International Politics Working Paper Series, 2007, No.34, pp.3-8.

33- محمد حجازي، موقف مصر من مشروع سد النهضة، برنامج إشاعة ولا، القناة التليفزيونية الثانية المصرية، 3/ 12/ 2017 الساعة 10.30م.

34- http://www.Siyassa.org.eg/News/aspx.
35- جريدة الدستور، أحمد المفتي: لم أصدق أذني حين سمعت المفاوض السوداني يدافع عن سد النهضة، 9 ديسمبر، 2017، ص9.
36- المرجع السابق نفسه.
37- جريدة الوطن 15/ 11/ 2017.
38- عيسى إبراهيم/ صحيفة التغيير الإلكترونية، 8 يناير 2016. http://www.altaghyeer.info.
39- صحيفة المستقلة، الخميس 7 يناير 2016 ص 5.
40- جريدة الأهرام، مراوغات إثيوبية – سودانية لتعديل شروط "سد النهضة" 6 ديسمبر، 2017، العدد 47847، ص1.
41- جريدة الأهرام، السودان وإثيوبيا تحاولان الالتفاف مع دراسات سد النهضة، أديس أبابا تقترح تخزين المياه ببحيرة السد العام المقبل، 6 ديسمبر 2017، العدد 47847، ص4.
42- جريدة الوطن المصرية، رئيس وزراء إثيوبيا يزور قطر بعد ساعات من فشل الاجتماع الثلاثي لسد النهضة، 14 نوفمبر 2017، ص1.
43- برنامج بالورقة والقلم، قناة TEN، تمت المشاهدة يوم 26/ 12/ 2017، الساعة 15ر6م.
44- إبراهيم الغندور، وزير خارجية السودان، قناة الجزيرة، 25/ 12/ 2017.
45- مساعد عبد العاطي شتيوي، مصر وأزمة المياه في حوض النيل، مجلة رؤى مصرية، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، القاهرة، العدد التاسع، 27/ 10/ 2015.

46- http://www.acrseg.org.39526.

47- حسين خلف موسى عبد العال، دور إستراتيجيات التفاوض في إقناع المؤسسات الدولية في تمويل مشروعات التنمية، رابط http://democratic.do/?p=734

48- http://repository.sustech.edu/bitsream/handle/

49- http://www.dotMsr.com/details.

50- https://ar.wikipedia.org/wiki.

51- SalmanMasalman@gmail.com.
https://www.alrakoha.net/articles-action-show-id-htm.

52- حسن علي محمد أحمد، دراسة تاريخية لسياسة مصر المائية، موقف القوى الدولية والمحلية منها من عام 1929 حتى 1959، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية قسم التاريخ، 2000، ص260.

53- Odidi Okidi, History of the Nile lake Victoria Basin Through treaties paper present at the conference of Nile, Convened at the Royal geographical society and the University of London (SOAS) on 2 – 3 May, 1990, p. 194-220.

54- سامي مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية، الحقائق والبدائل الممكنة، سلسلة عالم المعرفة، العدد (209)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والإعلام والأدب، 1996، ص 108.

55- حسن علي محمد أحمد، دراسة تاريخية لسياسة مصر ـ المائية، وموقف القوى الدولية والمحلية منها من عام 1929 حتى عام 1956، مرجع سابق، ص 260.

56- محمود عبد المؤمن محفوظ، حقوق مصر في مياه النيل في ضوء القانون الدولي للأنهار، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة أسيوط، 2009، ص ص 44 – 45.

57- كريمة السروجي محمد عبد المقصود، النيل حياة أو موت، ط1، القاهرة، 2004، ص ص 95 – 99.

58- سعاد شلبي، جهود صندوق التعاون الفني المصري مع أفريقيا وأثرها على التنمية الشاملة، ندوة التنمية البشرية في أفريقيا، القاهرة في الفترة من 29 – 30، 2003.

59- http://www.dotMsr.com.details.

60- إبراهيم النور، حوار حول دول حوض النيل حول سد النهضة الإثيوبي إلى تعاون شامل أم إلى مزيد من الخلافات، مجلة آفاق المستقبل، يوليو أغسطس سبتمبر، العدد 27، 2015.

61- http://www.Sudanile.com/index.php.

62- أحمد جوبلي، المياه والتنمية في الوطن العربي، المؤتمر الإقليمي الثاني للمياه في الوطن العربي، القاهرة، الفترة من 15 – 13 أبريل 2004.

63- أحمد صالح أحمد، الأمن المائي والاستفادة المثلى من مياه النيل وقسمتها بين دول الحوض، مؤتمر الأمن المائي العربي، القاهرة 21 – 23 فبراير 2000.

64- تقرير الأمم المتحدة حول تنمية مياه العالم، القاهرة، 2003.

65- http://hestory.ohlamontada.net/t-Topic.

66- https://ar.wikipedia.org/wiki.

67- Ethiopia Wont allow inspection of dom but ready to Negotation with post-Mubarak Egypt"المصري اليوم 23 أبريل 2011

68- Tesfa-Alem Tekle "Sudan's Bashiv supports Ethiopia Nil dam project, Tribune, March8, 2012, Interview April 12, 2013.

Ashenafi Abedje, Nil River Countries consider cooperative frame work Agreement, March 18, 2011, صوت أمريكا -69

70- SalmmanMasalman@gmail.com.https://www.alrakoba.net/articles.action.show-id.html.

71- http://www.siyassa.org.eg/News/aspX.

72- Egyptian state information service, Ethiopia agree on recommendation of tripartite committee, Link was dead and story, 2 June, 2013.

73- Ethiopia Summons Egypt's Ambassador over Nil dam attack proposls, Washington post 15 June, 2013. وفي https://ar.wikipedia.org.wiki/

74- http://www.sudanile.com/indx.php.

75- http://www.Sudanile.com/index.php.

76- عبد الفتاح مطاوع، بوليتيكا سد النهضة، مصر ـ ودول حوض النيل والعالم، ط1، كتاب الأهالي رقم 82، ص ص 400 – 404.

77- http://www.alrakoba.net.News.action.showid.187754.htm.

اتفاقية عنتيبي لمنفعة شعوب حوض النيل الآن وفي المستقبل!! بقلم أيوب قدي/ رئيس تحرير صحيفة العلم الإثيوبية.

78- عبد الفتاح مطاوع، بولتيكا سد النهضة مصر ـ ودول حوض النيل والعالم، مرجع سابق، ص ص 406، 410.

79- جريدة الأهرام، الثلاثاء 4 من جمادى الآخر 1436هـ - 24 مارس 2015، السنة 139، العدد 94685، نقلاً عن عبد الفتاح مطاوع، بولتيكا سد النهضة، ص ص 411 – 414.

80- http://googl/D4Dgxa موقع المعرفة

81- خطاب الرئيس السيسي في البرلمان الأثيوبي.

82- إبراهيم النور، حوار دول حوض النيل حول سد النهضة الإثيوبي إلى تعاون شامل أم إلى مزيد من الخلافات، مجلة آفاق المستقبل يوليو/ أغسطس/ سبتمبر، العدد 27، 2015.

83- محمد نعمان جلال، البروتوكول والدبلوماسية بين التقاليد الإسلامية والمجتمع الحديث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2003، ص ص 123 – 134.

84- http://www.siyassa.org.eg/News/7635.aspx.

85- جوزيف رامز أمين، العلاقات السياسية والاقتصادية بين دول حوض النيل، مجلة آفاق أفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، السنة السادسة، العدد السابع عشر، 2005، ص149.

86- جريدة الأهرام، 7 أكتوبر، 2004.

87- عادل عبد الرازق، التوتر والنزاع حول المياه في حوض النيل والعالم العربي والإستراتيجية المصرية للسياسة المائية في حوض النيل، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 2004.

88- سالي هاني، مبادرة حوض النيل، قراءة مع الموقف المصري، مجلة آفاق أفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام، القاهرة، السنة السادسة، العدد السابع عشر، المجلد الخامس، 2005، ص31.

89- جهاد عودة، تحديات صناعة السياسة الخارجية المصرية في القرن الحادي والعشرين، القاهرة، دار المريخ للنشر، 2004، ص ص 173 – 175.

90- رمضان قرني محمد، مصر تحتفل بيوم أفريقيا، مجلة آفاق أفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد الثالث عشر، العدد الخامس والأربعين، 2016، ص112.

91- غادة حلمي، المؤتمر الإقليمي لمبادرة الاتحاد الأفريقي والقرن الإفريقي حول مكافحة الاتجار في البشر وتهريب المهاجرين، شرم الشيخ، 2 – 4 يونيو، 2016، مجلة آفاق إفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد الثالث عشر، العدد الخامس والأربعين، 2016، ص150.

92- جريدة الوطن المصرية، مصادر مصر تتحرك دولياً للتحذير من تداعيات "سد النهضة"، الأربعاء 15 نوفمبر 2017، ص3.

93- جريدة البوابة، عامر إدارة جديدة بالبنك المركزي للتعاون مع أفريقيا، 9 ديسمبر 2017، ص4.

94- جريدة البوابة، 32 اتفاقية استثمارية مع دول أفريقيا في مؤتمر الكوميسا، 9 ديسمبر 2017 ص4.

95- كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي الافتتاحية لأعمال، منتدى أفريقيا 2017 بشرم الشيخ؟

96- The African Union Commission, Agenda: Framework Document September 2015, p vii-viii.

97- كلمة بدر الدين حسين، في مؤتمر إفريقيا 2017، شرم الشيخ 2017.

98- جريدة الوطن المصرية، 3 مذكرات تفاهم بين مصر وزامبيا في الرياضة والصحة والسياحة، الأربعاء 15 نوفمبر، 2017، ص3.

99- نشرة التاسعة/ السفير على الحفني، مساعد وزير الخارجية الأسبق، سامح شكري يزور إثيوبيا، تمت المشاهدة يوم 25/ 12/ 2017، الساعة 9.20.

100- نفس المصدر اتصال تلفزيوني بوزير الموارد المائية محمد عبد العاطي الساعة 9.25.

101- نشرة التاسعة، اتصال هاتفي بوزير الخارجية سامح شكري، التاسعة مساءا تلفزيون جمهورية مصر العربية، 26/ 12/ 2017 تمت المشاهدة الساعة 9.16.

102- نفس المرجع السابق.

103- جريدة الأهرام المصرية، السيسي- التعاون في حوض النيل يجب أن يكون قاطرة للتنمية والرخاء، 19 يناير، 2018، ص4.